دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	عرفة، نصر طه حسن
مؤلفين آخرين:	مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج19, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	590 - 664
رقم MD:	969998
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعايير المحاسبية، الرقابة الداخلية، حوكمة الشركات، التحفظ المحاسبى، التقارير المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969998

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة

الدكتور
نصر طه حسن عرفة
مدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة بنها

الدكتور
مجدى مليجى عبد الحكيم مليجى
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة بنها

محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة

د/نصر طه حسن عرفه
مدرس بقسم المحاسبة -كلية التجارة
جامعة بنها

د/ مجدي مليجي عبد الحكيم مليجى
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة -كلية
التجارة جامعة بنها

ملخص البحث:

استهدف الدراسة استكشاف العوامل المؤثرة في مدي ضعف نظام الرقابة الداخلية في الشركات المصرية المسجلة من ناحية، وتحليل أثر ذلك على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية من ناحية أخري، ولتحقيق هذا الهدف **اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوي** حيث تم فحص وتحليل التقارير المالية لعينة من (١١٨) شركة من الشركات المصرية المسجلة خلال عام (٢٠١٤م)؛ وذلك لبناء نموذجين إحداهما لمحددات ضعف الرقابة الداخلية والأخر لعلاقة ضعف الرقابة الداخلية بدرجة التحفظ المحاسبى، وقد استخدمت الدراسة اختبار الارتباط والانحدار في فحص العلاقة بين متغيرات الدراسة.

قد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين ضعف الرقابة الداخلية وكل من عمر الشركة، ونمو المبيعات، والخسائر المتراكمة(كمؤشر على الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية) .كما كانت علاقة الارتباط سالبة ولكن ليس لها تأثير معنوي مع عدد أقسام العمل بالشركة ، وجودة لجان المراجعة. في حين كانت علاقة الارتباط موجبة وذات تأثير معنوي مع قيام الشركة بعمليات الاندماج أو الاستحواذ (كمؤشر على إعادة الهيكلة)، بينما كانت علاقة الارتباط موجبة ولكن ليس لها تأثير معنوي مع استقالة مراقب الحسابات. كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي سالب بين ضعف نظام الرقابة الداخلية ودرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وهو ما يشير إلى أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي ترتبط بوجود نظام رقابة داخلية قوي.

توصي الدراسة بضرورة تبني الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات خاصة المتعلقة بدور لجان المراجعة والالتزام بمتطلبات جودتها (الاستقلال،الخبرة المالية والمحاسبية، ودورية اجتماعاتها)، وتوفير الموارد المالية الكافية لتدعيم نظام رقابة داخلية قوي، والزام الهيئة العامة للرقابة المالية للشركات المسجلة بنشر تقرير عن فعالية الرقابة الداخلية،ونشر مراقب الحسابات لتقرير يوضح فيه مدي التزام الشركات بتطبيق ومتابعة القواعد التنفيذية للحوكمة، وضرورة إعادة النظر في معايير المراجعة والبيئة التشريعية لوضع الضمانات التي تعزز الرقابة الداخلية في البيئة المصرية.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة الداخلية،التحفظ المحاسبي،خصائص الشركة، آليات الحوكمة، نظرية الوكالة.

The Determinants of Internal Control Weaknesses and its Impact on the Level of Accounting Conservatism in the Financial Reports of Egyptian Listed Companies

Dr. Nasr Taha Hassan
Lecturer, Department of Accounting Faculty of Commerce, Benha University

Dr. Magdy Melegy Abdulhakim Melegy
Assistant Professor, Department of Accounting Faculty of Commerce, Benha University

Abstract:

Internal control weaknesses in the Egyptian listed companies, and analyze the impact on the level of accounting conservatism in the financial reports. To achieve this objective, the study is based on content analysis method where a sample of (118) financial reports of Egyptian companies during the year (2014) were examined. Two regression models were used, **one of them** to examine the determinants of internal control weaknesses **and the other** to examine the impact of this weakness of the internal control on accounting conservatism degree.

The results show that internal control weakness is negatively associated with the company's life, the growth of sales and accumulated losses, and positively associated with the company mergers or acquisitions (as an indicator of restructuring). While, there is no association between internal control weaknesses and the number of segments, the quality of audit committee and resignation of an auditor. In addition, the study found negative significant association between internal control weaknesses and the degree of accounting conservatism in the financial reports, which indicates that an increase in the degree of accounting conservatism linked to the existence of a strong internal control system.

The study recommends the adoption of high quality corporate governance practices, in particular relating to the role of audit committees, to provide adequate financial resources to support a strong internal control system and enforce listed

companies to publish a report on the effectiveness of internal control. Also, it appears that there is a need to revision of audit standards and legal environment to support the effectiveness of internal control systems in the Egyptian environment.

Key Words:

Internal Control, Accounting Conservatism, Corporate Characteristics, Governance Mechanisms and Agency theory.

١ - المقدمة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف العوامل التي قد ترتبط بوجود نظام رقابة داخلية غير كفء داخل الشركات، و مدى انعكاس ذلك الضعف على اتباع الشركة لسياسة التحفظ المحاسبى في بيئة الأعمال المصرية. حيث تعتبر الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي أحد خصائص الشركة (Kinney et al., 1990; Kinney, 2000, 2001)، ويمكن القول أن غياب نظام الرقابة الداخلية الفعال من المحتمل أن يؤدي إلى مشكلة وكالة كبيرة لأن ذلك يوفر فرصة للمديرين لاتخاذ قرارات تشغيلية ومالية تخدم مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة؛ وبالتالي فإن ضعف الرقابة الداخلية يمكن أن يؤثر في سلوك الإدارة المندفع تجاه التعامل مع الخطر ويزيد من ميلهم لتحريف المعلومات المالية، **ومن ثم فوجود رقابة داخلية ضعيفة يؤدي إلى تضخيم مفهوم الخطر ما بين مختلف الأطراف التعاقدية.**

وقد أوضحت بعض الدراسات (Ashbaugh -Skaife, et al ., 2008 and Doyle, et al., 2007a) أن نظام الرقابة الداخلية الضعيف يرتبط بانخفاض جودة الاستحقاقات المحاسبية وذلك كنتيجة للأخطاء العمدية وغير العمدية أو التحيز او الممارسات المحاسبية العدائية. بينما وجدت دراسات أخري (Beniesh et al., 2008 and Ashbaugh-Skaife et al., 2009) أن كفاءة الرقابة الداخلية ينتج عنها تخفيض في خطر المعلومات؛ وبالتالي تخفيض تكاليف الملكية للشركة. كما أن دراسة (Feng et al., 2009) قد وجدت علاقة إيجابية بين جودة الرقابة الداخلية ودقة إرشادات الإدارة بما يتسق مع فكرة أن عدم كفاءة الرقابة الداخلية ينتج عنها أخطاء في تقارير الإدارة الداخلية.

كما اهتم قانون(SOX) بتأثير الرقابة الداخلية على عملية الإفصاح المالي حيث يتطلب القانون من الإدارة تقييم كفاءة الرقابة الداخلية كما يتطلب من مراقب الحسابات أن يراجع نظام الرقابة الداخلية ويوفر تأكيد حول تقييم الإدارة لذلك النظام. وبالرغم من أن كفاءة الرقابة الداخلية قد لا تضمن بالكامل عدم وجود أخطاء محتملة سواء عمدية أو غير عمدية، إلا أنها تحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح أو

المستحقات التي يتم الإفصاح عنها (Jiambalvo, 1996)، وكذلك تخفض من احتمال التلاعب في القوائم المالية.بالإضافة إلى ذلك فإن وكالة موديز (Moody's Investors Service, 2004) قد اقترحت أن ضعف الرقابة الداخلية على مستوي الشركة يبعث على الشك ليس فقط في قدرة الإدارة على إعداد تقارير مالية دقيقة ولكن أيضًا في قدرتها على متابعة ورقابة العمل.

على ذلك وبحكم التعريف فإن وجود مشاكل في الرقابة الداخلية سيزيد من احتمال عدم اكتشاف التحريف الجوهري في القوائم المالية السنوية أو الدورية (Doyle,et al., 2007a). كما أن بيئة الرقابة الضعيفة تكون أكثر احتمالاً لوجود:

أ- استحقاقات متحيزة بشكل عمدي ضمن عملية إدارة الربح.

ب- أخطاء غير متعمدة في تقدير الاستحقاقات (PCAOB 2004).

أما على مستوي البيئة المصرية فقد حظي نظام الرقابة الداخلية ببعض الاهتمام حيث أكدت المادة العاشرة من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر في مارس (٢٠١١م) في الفقرة رقم (١-٣-٥) بأنه يجب أن يكون لدي الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية تضعه إدارة الشركة بالتعاون مع لجنة المراجعة ويقره مجلس الإدارة وإلا وجب عليه بيان أسباب عدم وجود مثل هذا النظام للجمعية العامة السنوية، كما أشارت الفقرة رقم (٢-٥-٥) إلى ضرورة دراسة لجنة المراجعة لنظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه. **كما أكد معيار المراجعة رقم (٣١٥)** في الفقرة رقم (٤٢) على أن نظام الرقابة الداخلية يتم تصميمه وتنفيذه لمواجهة مخاطر النشاط التي تؤثر على مصداقية إعداد التقارير المالية وفعالية كفاءة العمليات والالتزام بالقوانين والنظم المطبقة.

في ضوء تلك الأهمية لنظام الرقابة الداخلية تهتم الدراسة الحالية باستكشاف العوامل التي قد تؤثر في مدي ضعف نظام الرقابة الداخلية، حيث تهتم الدراسة بتحديد سمات الشركات التي تبدو أكثر احتمالاً لتشغيل نظام رقابة داخلية ضعيف، **وذلك للإجابة عن التساؤل التالي:** ما هي الشركات التي غالبًا ما يكون نظام الرقابة الداخلية بها غير كفء؟ **وللإجابة على هذا السؤال** ستقوم الدراسة باختبار العوامل التالية: (حجم، وعمر الشركة، ومدي تعقد وتنوع نشاطها، وخضوع

الشركة لعملية إعادة الهيكلة، والموارد التي تخصصها الشركة لنظام الرقابة الداخلية، وسرعة نموها، وآليات الحوكمة، وموقف مراقب الحسابات).

من ناحية أخرى، هناك عدد من الدراسات قامت باستكشاف مدي تأثير جودة الضوابط الداخلية على جوانب مختلفة للتقرير المالي مثل: التأثير على جودة المستحقات (Doyle et al., 2007a; Ashbaugh-Skaife et al., 2008)، وتكلفة رأس المال للشركة (Ogneva et al., 2007; Beneish et al. 2008; Ashbaugh-Skaife et al., 2009)، ودقة التوجيه الإدارى (Feng et al., 2009). ونظرًا لأهمية أحكام الرقابة الداخلية لتحسين حوكمة الشركات، فالدراسة الحالية تعد امتداد للدراسات السابقة من خلال تحليلها لطبيعة العلاقة بين جودة الضوابط الداخلية والتحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية. وتركز الدراسة الحالية على التحفظ المحاسبي لأن هناك اعتقاد بأنه يوفر العديد من الفوائد للحوكمة، مثل الحد من صراعات الوكالة وتحسين القرارات الاستثمارية الإدارية (Holthausen and Watts 2001; Watts 2003; Ball and Shivakumar 2005، الرشيدي ،٢٠١١م،عوض،٢٠١١م)، وتعزيز كفاءة عقود الدين (Ahmed et al., 2002; Zhang 2008، جنيدي، ٢٠٠٤م)، والحد من تكاليف التقاضي (Watts 2003)،(عبيد،٢٠١٠م).

وقد عرف (Basu, 1997)، التحفظ بأنه درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة كمكاسب أكثر من المطلوب للاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر؛ وبالتالي تعكس الأرباح الأخبار السيئة بسرعة أكبر من الأخبار الجيدة ممًا يؤدي إلى فقدان الاعتراف بالخسارة في وقت أسرع.

وقد أوضحت دراسة (Goh and Li, 2011) أن الشركات ذات أوجه الضعف المادية في الرقابة الداخلية (ICW) تظهر تحفظًا أقل مقارنة مع الشركات التي لا يوجد لديها نقاط ضعف، كما أن المعالجة اللاحقة لنقاط الضعف قد تؤدي إلى قدر أكبر من التحفظ المحاسبى؛ لذلك فإن ضعف الرقابة الداخلية يعتبر عائق أمام إدراك تحقق خسائر في الوقت المناسب بما يؤدى الى انخفاض التحفظ.

فعلى سبيل المثال فإن النقص في السياسات والإجراءات الملائمة لتقييم مخزون وأصول الشركة بشكل دائم سيمنع اكتشاف حدوث تلف في الأصول بشكل مبكر، ويؤخر من إدراك الخسائر .أيضا فإن عدم تأهيل فريق المحاسبة يؤدي إلى نقص الخبرة للقيام بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصول مثل: (الشهرة والأصول الثابتة) بما يقلل من إدراك الخسائر. كما أن ضعف الرقابة الداخلية في رقابة قرارات الشركة الاستثمارية يمكن أن يوفر حافز للإدارة لتجنب الاعتراف بخسارة المشروعات الاستثمارية في الوقت المناسب؛ بالإضافة إلى أن ضعف حساب القيمة الحالية للأرباح المستقبلية للأعمال التي يتم الاستحواذ عليها يمكن أن يؤثر على عدم اكتشاف المشروعات التي من المحتمل أن ينتج عنها خسائر في الوقت المناسب (Goh& Li, 2010).

وتشير تلك النتائج إلى أن ضوابط الرقابة الداخلية الفعالة تؤدي إلى اعتماد استراتيجية التقرير التي تقوم على المزيد من التحفظ المحاسبي، فجودة الرقابة الداخلية تسهل التحفظ في إعداد التقارير المالية.ويمكن القول أن عدم وجود رصد ومراقبة كافية على السلوك التنفيذي في الشركات ذات أوجه الضعف المادية في الرقابة الداخلية(ICW) يعطي مديريها حافزًا لاتباع خيارات سياسة محاسبية مندفعة؛ و بالتالي انخفاض قدر التحفظ المحاسبي.

لكن من جهة أخرى، اقترحت دراسة (Mitra et al., 2013) أن وجود متطلبات تنظيمية محسنة وأكثر صرامة -والتي يرجح أن تؤدي إلى توقع ارتفاع جودة التقارير المالية-تشجع الشركات ذات أوجه الضعف المادية في الرقابة الداخلية إلى تبني استراتيجية أكثر تحفظًا للتقارير، وهو ما يرسل إشارات إيجابية على موثوقية المعلومات المقدمة لمختلف الأطراف التعاقدية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية، وخاصة إذا كان على مستوى الشركة، قد قامت بشكل ملحوظ بتغيير ممارسات التحفظ في التقارير بعد صدور قانون(SOX) عمًا قبله. وبمزيد من التحليل يتضح أن هذه الشركات أصبحت أكثر تحفظًا في الفترة ما بعد(SOX)

مقارنة مع الشركات التي لديها ضوابط داخلية فعالة. كما أن زيادة تدفق المعلومات الخاصة بالشركة يحد من قدرة المديرين في إخفاء الأخبار السيئة (Dhaliwal et al., 2008).

كما أن البيئة التنظيمية والتشريعية المحسنة والصارمة تفرض على الشركات متطلبات إفصاح؛ وبالتالى تزيد من تدفق المعلومات الخاصة بالشركة إلى الأطراف الخارجية. وهكذا فإن التداعيات المتوقعة للبيئة التنظيمية المعززة والصارمة هي زيادة التحفظ المحاسبى في التقارير المالية من قبل الشركات التى لديها ضعف في نظام الرقابة الداخلية؛ وبالتالى يمكن توقع أن البيئة التنظيمية والتشريعية التى تعمل فيها الشركة لها تأثير مهم على علاقة نظام الرقابة الداخلية بسياسة التحفظ المحاسبى في الشركة.

وقد أوضحت الدراسات السابقة أن التشريعات تؤثر بشكل كبير على ممارسات الإدارة في التقرير، فدراسة (Watts ,2003a) ترى أن التنظيم الحكومي لعملية التقرير المالي ساهم في التحفظ. في حين تري دراسة (Ribstein, 2002) أن وجودإحتمالاً أقل للتعرض للمساءلة بخصوص التحفظ يشجع التنفيذيين للتقليل من التقرير عن الأرباح.أما دراسة (Browning ,2002) فتشير إلى أن قواعد (SOX) الجديدة التى تتطلب شهادة الرئيس التنفيذي/المدير المالي حول عدالة القوائم المالية في جميع النواحي الجوهرية قد تحفز بشكل كبير الشركات على الإبلاغ عن أرقام مالية متحفظة. كذلك يري (Watts ,2003b) أن المحاكم عموماً تعاقب عند المبالغة فى التقرير أكثر من التهوين فيه، وذلك لأن أصحاب المصلحة المعنيين من المرجح أكثر أن يعانوا من خسائر عند المبالغة في الأرباح والأصول بدلاً من التقليل فيها. كما أكدت الدراسات السابقة أيضا على أن وجود تشريعات وحوكمة أقوى في الفترة ما بعد (SOX)، دفع بالشركات الأمريكية إلى أن تعيد تقويم استراتيجية التقرير،التي يحتمل أن تنطوي من بين أمور أخرى على الموازنة بين الطرق البديلة لإدارة الأرباح.

وبالتالى فإن تعزيز وصرامة الرقابة التنظيمية فى ظل البيئة القانونية، قد يوفر وزن معاكس لضعف الضوابط الداخلية ويقيد حرية التصرف الإداري فى اتباع الانتهازية فى الخيارات المحاسبية، ممَّا يعكس من اتجاه العلاقة ما بين ضعف الرقابة الداخلية و التحفظ المحاسبي؛ وبالتالى يتطلب الأمر دراسة مثل تلك العلاقة في بيئة مثل البيئة المصرية. ومن خلال إطار الوكالة لنظرية المحاسبة الإيجابية والتي تعترف بالفوائد التعاقدية للتحفظ، فأنه يمكن توقع أن الضوابط الداخلية القوية تسهل إعداد تقارير مالية متحفظة. فالشركات ذات بيئة رقابة داخلية قوية أكثر احتمالاً لفهم دور التحفظ في التعاقد وفى الحد من صراعات الوكالة؛ وبالتالى من المرجح أن تفضل هذه الشركات استخدام التحفظ.

وعلاوة على ذلك فبقدر التزام الشركات بإعداد تقارير متحفظة، يمكن للرقابة الداخلية القوية تسهيل هذه العملية من خلال توفير معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها.فالرقابة الداخلية الضعيفة يمكن أن تسبب أخطاء تقدير في الأرقام المحاسبية (Doyle et al. 2007a; Ashbaugh-Skaife et al., 2008)، ممَّا يجعل من المتغيرات التعاقدية أقل موثوقية لأغراض التعاقد والمتابعة، وهذا يمكن أن يقلل من فعالية التحفظ باعتبارها آلية حوكمة؛ وبالتالي حوافز استخدام التحفظ. كما أن ضعف الرقابة الداخلية يمكن أن يعرقل الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، ممَّا يؤدي إلى خفض التحفظ.

ومن ناحيه أخرى، بعيدًا عن النظرية الايجابية للمحاسبة، فهناك شك حول العلاقة الايجابية بين قوة الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي، فهناك من يرى أن التحفظ يمكن أن يزيد من إدارة الأرباح (Levitt 1998; Penman and Zhang 2002)، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم صراعات الوكالة. وطبقًا لهذا الرأي إذا كانت الضوابط الداخلية القوية باعتبارها آلية متابعة فعالة يمكن أن تخفف من مشاكل الوكالة (Jensen 1993)، فقد يكون من المتوقع أن توفر الضوابط الداخلية القوية دافعًا مثبطًا للشركات لإنتاج تقارير متحفظة. كما أن دراسة (Barth, 2008) ترى أن التحفظ ليس خاصية نوعية تحت الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة

الدولية، التي تنص على أنه ينبغي للمعلومات المحاسبية أن تكون غير منحازة. حيث أن التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى تخفيض متعمد للقيمة الدفترية و/ أو الأرباح، وهو ما من شأنه أن يجعل القوائم المالية غير محايدة؛ وبالتالى طبقًا لإطار القيمة الملائمة للمستثمر الذي يؤكد على أن الأرقام المحاسبية يجب أن تكون مدخلات محايدة لقرارات الاستثمار، فإن الرقابة الداخلية القوية من شأنها أن تعزز التحفظ المحاسبى.

فى ضوء وجهات النظر السابقة المتعارضة تهتم الدراسة الحالية بدراسة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبى.

وعلى ذلك فإن المشكلة محل الدراسة تتبلور فى الإجابة على السؤال العام التالى:

- ما هي المحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية في الشركات المصرية المسجلة؟ وما هو أثر ذلك على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية؟

وفى إطار الإجابة على هذا السؤال فهناك بعض الأسئلة المرتبطة بها قد تمت الإجابة عليها وهي:

- هل هناك علاقة بين خصائص الشركة ومستوي الرقابة الداخلية؟
- ما هو أثر آليات الحوكمة على مستوي الرقابة الداخلية؟
- هل هناك تأثير للرقابة الداخلية على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية؟

وتتمثل أهمية البحث على المستوى العملي في أن نتائج الدراسة يمكن أن توفر معلومات هامة للمستثمرين حيث أن تحديد سمات الشركات التي من المحتمل أن تعاني من ضعف الرقابة الداخلية سيساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر فعالية. كما أنه سيساعد واضعي السياسات على التعامل مع ظروف تلك الشركات؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات نفسها يمكن أن تستفيد من تحديد تلك العوامل من خلال توجيه مزيد من الانتباه لوضع نظام الرقابة الداخلية في حالة تواجد تلك العوامل.**وعلى المستوى الأكاديمي** تقدم الدراسة مدخل متكامل لتحليل

المحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية من خلال التركيز على خصائص الشركة وآليات الحوكمة كمًا تتناول تأثير ذلك على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية ، تم تنظيم ماتبقى من البحث على النحو التالي: يعرض **القسم الثاني**:"الدراسات السابقة"، ويتناول: **القسم الثالث**: "تطوير فروض الدراسة"، ويناقش **القسم الرابع**: "منهجية وتصميم الدراسة"، ويحلل **القسم الخامس**: "نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض"، ويعرض**القسم الأخير**: "النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية".

القسم الثاني

الدراسات السابقة

يحاول الباحثان في هذا القسم استقراء الدراسات المحاسبية التي اهتمت بالعوامل المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية، وانعكاس ذلك على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة وذلك كما يلي:

٢-١ الدراسات السابقة حول محددات الرقابة الداخلية:

قبل صدور قانون (SOX) في عام (٢٠٠٢م) استهدفت دراسة (Kinney and McDaniel ,1989) اختبار خصائص الشركات التي تعاني من ضعف في الرقابة الداخلية من خلال دراسة تطبيقية على عينة من(٧٣) شركة. وقد وجدت الدراسة قيام هذه الشركات بتعديل الأرباح الفعلية السابق الإعلان عنها في فترة سابقة. كماعتبرت الدراسة أن إعادة التقييم تمثل ضمنياً اختراق لنظام الرقابة الداخلية، كما وجدت الدراسةأكل من حجم وربحية الشركة يرتبط سلبياً مع إعادة التقييم.

كما قامت دراسة (DeFond and Jiambalvo,1991) باختبار (٤١) شركة قامت بإعادة التقدير مع التركيز على حجم الشركة كمؤشر لقوة الرقابة الداخلية، وقد عكست نتائج الدراسة عدم تأثير حجم الشركة في نظام الرقابة الداخلية.

بينما قامت دراسة (Kinney and McDaniel, 1989; DeFond and Jiambalvo, 1991) باختبار محددات عملية إعادة التقرير لتخفيض الدخل حيث وجدت علاقة ارتباط بين كل من حجم وربحية الشركة وعملية إعادة التقرير.

أما دراسة (McMullen et al., 1996) فقد اعتبرت قيام (SEC) بإجبار الشركات على تصحيح أرباح سابق الإعلان عنها كمؤشر لضعف الرقابة الداخلية، وقامت الدراسة باستكشاف ما إذا كانت الشركات ذات الرقابة الداخلية الضعيفة تقوم بشكل اختياري بالإفصاح عن نظام الرقابة الداخلية بها. وقد أوضحت النتائج أن الشركات

الصغيرة ذات نظام الرقابة الداخلية الضعيف أقل احتمالاً من الشركات الصغيرة الأخرى في أن توفر بشكل اختياري تقارير عن الرقابة الداخلية بها.

استهدفت دراسة (Krishman, 2005) اختبار العلاقة ما بين جودة لجان المراجعة وجودة الرقابة الداخلية حيث أوضحت وجود ارتباط معنوي إيجابي بينهما، بينما قدمت دراسة (Doyle et al., 2007b) إطار أكثر شمولاً لدراسة محددات مشاكل الرقابة الداخلية، حيث قامت الدراسة باستكشاف ما إذا كان ضعف الرقابة الداخلية يرتبط بمتغيرات حجم الشركة، وعمر الشركة، والموقف المالي، وتعقد التقرير المالي، ونمو الشركة، وإعادة الهيكلة، وجودة الحوكمة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تعاني ضعف الرقابة الداخلية تكون صغيرة الحجم، وأقل عمرًا، وأكثر تعقيدًا، وأسرع نموًا، وتخضع لعملية إعادة الهيكلة.

كما استهدفت دراسة (Ashbaugh-Skaif, et al.2006) الكشف والتقرير عن نقاط ضعف الرقابة الداخلية قبل المراجعة الإلزامية لـ(SOX) ، وكذلك التحقق من العوامل الاقتصادية التي تعرض المنشأة لخطر الرقابة الداخلية والحوافز الإدارية للكشف والتقرير عن عجز نظام الرقابة الداخلية. **وقد توصلت الدراسة إلى** أن المنشآت التي تقرر عن قصور الرقابة الداخلية لديها عمليات أكثر تعقيدًا وأكثر تكلفة أيضًا في الاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة ولديها مخزون كبير وتنمو بمعدل أسرع من المنشآت التي لا تفصح عن ضعف الرقابة الداخلية،كما توصلت إلى أن المنشآت ذات الموارد الأقل استثمارًا في الرقابة الداخلية لديها خسائر وضغوط مالية كبيرة وفي معظم الأحيان تفصح بشكل أكثر عن مشاكل مع رقابتها الداخلية.

في حين قامت دراسة (Ashbaugh-Skaife et al., 2007) باختبار العوامل التي تؤثر في عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية والعوامل التي تحفز الإدارة على الإفصاح عن ذلك الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وذلك في الفترة قبل إصدار قانون (SOX) وتتمثل عوامل خطر ضعف الرقابة الداخلية في تعقد عمليات الشركة ، وإعادة الهيكلة، وأخطاء القياس المحاسبي، ونقص الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية حيث أن الشركات التي أفصحت عن وجود خلل في الرقابة

الداخلية لديها عمليات أكثر تعقيداً،وخضعت حديثاً لإعادة هيكلة ، وتعرضت لمخاطر محاسبية أكبر ،ولديها موارد أقل مخصصة للرقابة الداخلية، وهناك استقالات للمراجعين.

كما استهدفت دراسة (Zhang,2007) تحليل العلاقة بين جودة لجنة المراجعة وضعف نظام الرقابة الداخلية واستقلالية المراجع بعد صدور قانون(SOX) من خلال دراسة على عينة من (٢٠٨) شركة أمريكية. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة بين جودة لجنة المراجعة وضعف نظام الرقابة الداخلية واستقلالية المراجع إذا أن الشركة التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية تتسم بعدم وجود خبرة مالية ومحاسبية لدي أعضائها أو أنها متدنية جداً كما أن المراجعين لا يتمتعون باستقلالية كبيرة وهناك دائما تغير في المراجعين.

في حين استهدفت دراسة (Stephens,2009) فحص أثر جودة حوكمة الشركة على تقريرها عن أوجه قصور الرقابة الداخلية قبل صدور قانون (SOX) الذي إلزم بالإقرار عن وجود ضعف في الرقابة الداخلية في ظل القسم (٤٠٤) للوصول إلى تحديد العوامل التي تؤثر على إفصاح الشركة عن أوجه الضعف الجوهرية . **وقد توصلت الدراسة** إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة ذات جودة عالية وتتوافر فيها الخبرة المالية والمحاسبية هي الأكثر قدرة على اكتشاف أوجه قصور الرقابة الداخلية .

كما استهدفت دراسة (صهود، ٢٠١٠م) فحص مدي إمكانية تطبيق قانون (SOX) لتقويم الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال العربية، وما إذا كانت هذه المتطلبات أكثر قبولاً وقابلية للتطبيق من معايير التدقيق الدولية في وضع بيئة فعالة للرقابة الداخلية فيها. **وقد توصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج من بينها أن البيئة العربية غير مهيأة في الوقت الراهن لإقامة أنظمة رقابة داخلية فعالة وفقا لتوجيه قانون (SOX) ومعايير المراجعة الدولية لتقويم الرقابة الداخلية، وذلك لعدة أسباب أهمها: (المتغيرات الاجتماعية، والسياسية، والتنظيمية)، كما أن أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات في البيئة العربية تتسم بالضعف ولا تستطيع الحد من التلاعب

والتواطؤ والفساد .كما أن تطبيق متطلبات قانون (SOX) لتقويم الرقابة الداخلية سيساعد على تحسين جودة عملية إعداد التقرير المالي في الشركات المساهمة.

بينما استهدفت دراسة (الربيدي ،٢٠١٢م) تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات، واعتمدت في ذلك على دراسة ميدانية لعينة من (٣٥) مكتب من مكاتب المراجعة اليمنية الكبيرة. **وقد توصلت الدراسة إلى** وجود مشاكل عند تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات من أهمها: عدم توفير الرقابة المادية لأجهزة الحاسب وعدم وجود سجلات للمراقبة وعدم وجود موظفين مؤهلين، كما أن مقومات نظام الرقابة الداخلية في المنشآت التي تقوم مكاتب المراجعة بمراجعتها منخفضة، وأن المتطلبات التي تحتاجها مكاتب المراجعة لتقييم الرقابة الداخلية غير متوفرة.

٢-٢ الدراسات السابقة حول التحفظ المحاسبي:

تشير بعض الدراسات السابقة إلى أن التحفظ المحاسبي، والذي يعتبر جزء من استراتيجية إعداد التقارير الفعالة، يفيد مستخدمي القوائم المالية والأطراف في مختلف حالات التعاقد، ويقيد المدفوعات الانتهازية للمديرين والأطراف المتعاقدة الأُخرى (Watts, 2003a). وعلاوة على ذلك يعتبر التحفظ المحاسبي أحد وسائل معالجة الخطر الأخلاقي في الشركات التي لديها عدم تماثل معلومات، ورشاوي، وآفاق محدودة (LaFond&Roychowdhury, 2008; Watts, 2003a). كما أنه يقيد السلوك الإداري الانتهازي في إعداد التقارير المالية ويقلل من التحيزات الإدارية بشأن متطلباتها لعمليات التحقق غير المتماثلة (Watts, 2003a)، ممَّا يقلل من عدم اليقين ويعزز موثوقية المعلومات المفصح عنها.

أما دراسة (Ball and Shivakumar, 2005) فقد أشارت إلى أن التحفظ غير المشروط قد يكون غير فعالاً وفي أفضل الحالات محايد في التعاقدات،أما التحفظ المشروط (الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب) يمكن أن يعزز من كفاءة التعاقد. وعلى النقيض من ذلك تعتقد بعض الدراسات السابقة بأن التحفظ قد يزيد من

ممارسات إدارة الأرباح (Levitt, 1998; Penman & Zhang, 2002) ويفاقم صراعات الوكالة.

ينطوي التحفظ المحاسبي على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة أكثر من الأخبار السيئة في القوائم المالية، حيث تري دراسة (Basu,1997) أن المحاسبة تكون أكثر تحفظًا عندما تعكس الأرباح الأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ممَّا يعني التوقيت المناسب للاعتراف بالخسارة يكون غير متماثل. وتعتبر الأرباح المتحفظة أكثر موثوقية وأقل خطورة من وجهة نظر الأطراف التعاقدية، دعم تلك الموثوقية العالية بشكل خاص حقيقة أن هناك حاجة لمعايير أعلى للاعتراف بتحقق المكاسب، ممَّا يقلل من خطر عدوانية التقارير المالية عندما يكون هناك نزاع وكالة.

تستخدم الشركات تقارير أكثر تحفظًا للتقليل من تأثيره الضار، وعلاوة على ذلك فإن التحفظ المحاسبي يقلل من قدرة المديرين في تخفيف أو تجنب القيود المفروضة على توزيع الأرباح ويخفف من الصراع بين حامل السند وحامل السهم على سياسة توزيع الأرباح. وتؤكد دراسة (Ahmed et al., 2002 andWatts , 2003a) على أن التحفظ يقلل من تكاليف التقاضي للشركة، في حين تقترح دراسة (LaFond and Roychowdhury,2008) أن التحفظ ينظر إليه على أنه أسلوب لتقييم التقارير المالية التي تقلل من تكاليف الوكالة. وقد توصلوا إلى أن الطلب على التحفظ المحاسبي يزداد مع الانخفاض في ملكية الإدارة في الأسهم، ممَّا يعني أن ارتفاع مشكلة الوكالة الناشئة عن الفصل بين الملكية والسيطرة يؤدي إلى زيادة الطلب على التقرير المتحفظ.

كما اهتم فرع آخر من الدراسات بالعلاقة بين مشكلة الوكالة واستراتيجية الإفصاح على أساس التحفظ المحاسبي، وجودة التقارير الناتجة. وتشير نتائج هذه الدراسات بشكل عام إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مشكلةالوكالة والتحفظ المحاسبي. فدراسة (Ahmed et al., 2002) قد وجدت أن الشركات التي لديها

صراع أشد بين حامل السند وحامل السهم على سياسة توزيع الأرباح(أي مؤشر على مشاكل وكالة أكبر) في المتوسط وتكون أكثر تحفظًا.

أما دراسة (LaFond and Roychowdhury ,2008) فقد تناولت موضوع التحفظ المشروط من وجهة نظر إطار الوكالة، وأوضحت أن التحفظ يلعب دورًا هامًا في معالجة مشكلة الوكالة بين المديرين والمساهمين. كما أشارت (Watts ,2003a) إلى أن مشكلة الوكالة تنشأ عندما تكون مصالح المديرين والمساهمين متعارضة.

كما وجدت دراسة (LaFond and Roychowdhury ,2008) أنَّه كلما انخفضت ملكية الإدارة، أصبحت الأرباح أقل في الاعتراف بالأخبار الجيدة وأكثر في الاعتراف بالأخبار السيئة في الوقت المناسب. وتشير تلك الأدلة إلى أن انخفاض الملكية الإدارية في الشركات (مع زيادة الفصل بين الملكية والسيطرة)، كما أن هناك قدر أكبر من التباين في معايير التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة كمكاسب أكثر من الأخبار السيئة كخسائر. وأن الزيادة في ملكية الإدارة تقلل من مشكلة الوكالة، وانخفاض الطلب على التحفظ المحاسبي، وبالتالي تظهر هذه النتائج أن التحفظ المحاسبي ينظر اليه باعتباره إليه تعويض ضد صراعات الوكالة والحوكمة الضعيفة.

وقد ركزت العديد من الدراسات الأُخرى على دور التحفظ المحاسبي في تعزيز كفاءة التعاقد (أي عن طريق الحد من المخاطر المتوقعة وعدم التأكد المرتبط بالتقارير المالية المندفعة) داخل إطار الوكالة. ،تشير نتائج تلك الدراسات إلى أن مخاطر الشركة وآليات الحوكمة الداخلية والخارجية يحتمل أن تؤثر على القرارات الإدارية لتقديم أرباح متحفظة لتحقيق كفاءة التعاقد. كما تشير دراسة (Dhaliwal et al., 2008) إلي أن تدفق أكبر لمعلومات الشركة إلى الخارج يحد من قدرة المديرين لإخفاء الأخبار السيئة ويزيد من مستوى التحفظ المحاسبى.

وفي ضوء دراسة وتحليل الباحثان للدراسات السابقة إتضح ما يلي :

(أ) محدودية الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين ضعف نظام الرقابة الداخلية ودرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة حيث اقتصرت بعض هذه الدراسات على تناول محددات ضعف الرقابة الداخلية (صهود،٢٠١٠م ;Stephens,2009; Ashbaugh-Skaife et al., 2007) بينما اقتصر البعض الأخر على تناول التحفظ المحاسبي (LaFond and Roychowdhury , 2008) ولعل ذلك ما يميز الدراسة الحالية.

(ب) تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من ناحية أداة القياس حيث اعتمدت دراسة (صهود،٢٠١٠م)، ودراسة (الربيدي،٢٠١٢م) على أسلوب الدراسة الميدانية أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت في قياس المتغيرات على تحليل التقارير المالية لمجموعة من الشركات المصرية المسجلة، وتصميم نموذجين أحداهما لقياس المحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية والأخر لقياس أثر ضعف الرقابة الداخلية على درجة التحفظ المحاسبي.

(ج)تقدم الدراسة الحالية تحليلاً متكاملاً لأهم المحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية في البيئة المصرية خاصة بعد التغيرات التي مرت بها بعد ثورة (٢٥) يناير مثل: نطاق ودرجة تعقد عمليات الشركة، والموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية، والتغيرات في الهيكل التنظيمي ومدي دخول الشركة في عمليات اندماج، وجودة لجان المراجعة، وعمر الشركة وسرعة نموها.

(د) طبقت الدراسة الحالية على (١١٨) شركة من الشركات المصرية المسجلة حيث توجد فروق في (البيئة القانونية، والثقافية، والاقتصادية) التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة بالبيئة المصرية، وذلك عن طريق اختبارات إحصائية متعددة لاختبار صحة البيانات المالية للدراسة محل البحث وليس عن طريق قائمة الاستقصاء كما في بعض الدراسات السابقة.

القسم الثالث

تطوير فروض الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على إطار نظرية الوكالة فمن ناحية قد يؤدي ضعف نظام الرقابة الداخلية إلى مشاكل وكالة كبيرة، ومن ناحية أخرى الرقابة الداخلية القوية تسهل إعداد تقارير مالية متحفظة وتحد من صراعات الوكالة، حيث أن هناك فوائد تعاقدية للتحفظ. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير الفروض كما يلي:

٣-١ المحددات المؤثرة في ضعف الرقابة الداخلية:

إن الحاجة للرقابة الداخلية سوف تختلف من شركة لأخري، وستتأثر بالبيئة التشغيلية لكل شركة، وقد حددت دراسة (Glass and Lewis, 2004) أن حجم الشركة ، وكفاءة العاملين، وعمليات إدارة الخطر ،ونوع نظم تكنولوجيا المعلومات، وتعقد خطوط الإنتاج بما فيها قنوات التسويق، والاتساع الجغرافي ،وطبيعة العمليات (صناعية ،أم خدمات) بجانب عوامل أُخري عديدة يمكن أن تؤثر في نوع الرقابة الداخلية المطلوبةوعلى مستوي وحدات الأعمال الصغيرة فغالباً ما لن تكون هناك حاجةإلى نموذج معقد من نظم الرقابة الداخلية كالذي يكون مطلوباً في الشركات الضخمة التي تتعامل مع أساليب إدارة مخاطر متسقة وأدوات مالية مختلفة، و بالتالى فهناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على خطر وجود نظام رقابة داخلية غير كفء داخل الشركة، وتتضمن تلك العوامل نطاق وتعقد عمليات الشركة، والتغيرات في الهيكل التنظيمي للشركة ،وسرعة نمو الشركة، والموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية وكفاءة آليات الحوكمة.

فيمًا يتعلق بنطاق وتعقد العمليات يمكن القول أن الشركة ذات الدرجة الكبيرة من تعقد وتنوع العمليات تكون أكثر احتمالاً لتواجه مشاكل في الرقابة الداخلية، وتعقد عمليات الشركة وما يترتب عليه من تعقيد صفقاتها وعملياتها المالية سيزداد مع ممارسة الشركة لأنشطة مختلفة وعملها في الأسواق العالمية.وكلما ازداد

تعقد عمليات الشركة المالية وصفقاتها كلما ازدادت صعوبة وضع هيكل نظام رقابة داخلية كفء.

بالإضافة إلى ذلك فالشركات ذات الأقسام المتعددة يكون من المحتمل أن تواجه مشاكل أكبر في نظام الرقابة الداخلية تتعلق بإعداد التقارير الموحدة مثل: (التعامل مع الصفقات التي تتم عبر الشركة) علاوة على ذلك فإن تعدد وتنوع أوجه عمليات الشركة سيزيد من فرصة وجود انتهاكات في إجراءات الإقفال في نهاية العام. فكلما يزداد تعقد وتنوع عمليات الشركة تكون الحاجة إلى الرقابة الداخلية أكبر؛ وبالتالي يمكن توقع أن تعقد الشركة قد يكون أحد مصادر ضعف الرقابة الداخلية بها.ولأن التعقيد يمكن التعبير عنه من خلال الاتساع الجغرافي وتنوع أقسام الأعمال فإن تلك الشركات ستواجه تحدي في تنفيذ رقابة داخلية تكون متسقة عبر مختلف الأقسام، وعند تجميع المعلومات لإعداد القوائم المالية الموحدة.حيث يمكن أن تكون هناك عوامل مختلفة في كل قسم قد تؤثر على تنفيذ رقابة داخلية كافية .فعلي سبيل المثال اختلاف البيئة القانونية والمؤسسية في الشركات متعددة الجنسيات من مكان لأخر قد يؤثر على كفاءة الرقابة الداخلية، وبالنسبة لتلك الشركات لا يمكن من وجهة نظر فعالية التكلفة تبرير الاحتفاظ برقابة عالية المستوي في كل الأماكن أو كل الأقسام. **ومن ثَّم يمكن صياغة الفرض التالى:**

الفرض الأول: هناك علاقة إيجابية بين زيادة نطاق وتعقد عمليات الشركة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

وبخصوص الهيكل التنظيمييمكن القول أن الشركة تكون أكثر احتمالاً لوجود نظام رقابة داخلية غير كفء إذا كانت هناك تغييرات حديثة في الهيكل التنظيمي سواء عن طريق الدمج أو الاستحواذ أو إعادة الهيكلة، فالشركات التي تقوم بالاستحواذ تواجه تحديات كبيرة لنظام الرقابة الداخلية عندما تقوم بدمج عملياتها ونظمها وهيكلها مع الشركات التي يتم الاستحواذ عليها؛ علاوة على ذلك فإن الفشل في وجود رقابة كافية على المحاسبة عن الأصول المستحوذ عليها يمكن أن يزيد من

خطر الرقابة الداخلية للشركات التي تقوم بالاستحواذ. والشركات التي تشارك في عمليات إعادة هيكلة تكون أكثر احتمالاً لأن تواجه خطر أكبر للرقابة الداخلية، وذلك بسبب المشاكل الشخصية التي تتعلق بالفصل بين الواجبات ومشاكل عدم وجود عمالة أو إشراف كافي.

ويمكن القول أن الشركات التي-تخضع لعملية إعادة هيكلة تعاني بشكل أكبر من مشاكل في الرقابة الداخلية، وذلك لسببين (Doyle et al, 2007b): **أولهما**أن عملية إعادة الهيكلة غالباً ما ينتج عنها تخفيض حجم الأقسام وخسارة بعض الأفراد ذوى الخبرة، وبشكل عام يكون هناك حالة من عدم النظام خلال وبعد إعادة تنظيم الشركة،ومن ثَّم يجب تحديث الرقابة الداخلية لتلائم التنظيم الجديد للشركة.**ثانيهما**:عملية إعادة الهيكلة عادة ما تتضمن إجراء تقديرات لمستحقات والقيام بتسويات صعبة،وعدم كفاءة العاملين يمكن أن يؤدي إلى ضعف في الرقابة الداخلية؛ **وبالتالى يمكن صياغة الفرض التالى:**

الفرض الثانى: هناك علاقة إيجابية بين قيام الشركة بتغييرات حديثة فى الهيكل التنظيمى وضعف نظام الرقابة الداخلية.

أيضاً من العوامل التي تؤثر في حالة الرقابة الداخلية بالشركة وهو "**عمر الشركة**" حيث يمكن القول أن الشركات الأكثر عمرًا تكون لديها الخبرة أكثر لتقييم إجراءات رقابة أكثر فعالية،ومن ثَّم يمكن توقع علاقة إيجابية بين قوة الرقابة الداخلية وعمر الشركة(Doyle et al, 2007b)؛ **وبالتالى يمكن صياغة الفرض التالي:**

الفرض الثالث: هناك علاقة إيجابية بين عمر الشركة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

أما موارد الشركة المخصصة للرقابة الداخلية فهي تعتمد بشكل كبير على الموقف المالي لها. فالشركات ذات الموقف المالي الضعيف ببساطة قد لا تستطيع أن تستثمر وقت وأموال بشكل كاف في أساليب رقابة ملائمة. فنظام الرقابة الداخلية

الجيد يتطلب توافر كل من موارد مالية ووقت الإدارة. واتساقًا مع ذلك فقد أوضحت دراسات سابقة أن أخطاء التقرير المالي ترتبط سلبيًا مع الأداء المالي (DeFond and Jiambalvo, 1991)؛ أن وجود خسائر يرتبط إيجابيًا مع وجود مشاكل في الرقابة الداخلية للشركات التي تقوم بتغيير المراجع(Krishnan, 2005)؛ وبالتالي يمكن توقع وجود مشاكل أقل في الرقابة الداخلية بالنسبة للشركات ذات الموقف المالي الجيد. ونظم المعلومات والرقابة غالبًا ما تكون تكلفتها الثابتة كبيرة وضمن هيكل التكلفة كما أنها تكون مكلفة في تأسيسها والاحتفاظ بها. وبناء على الموارد المتاحة تقوم الشركة بالاستثمار في نظم المعلومات والرقابة.وفي هذا الإطار فحجم الشركة وضعف الأداء المالي يعطيان مؤشر حول قدرة الشركة على توفير موارد كافية للرقابة الداخلية، فالشركات الصغيرة أكثر احتمالاً لأن يكون لديها نظام رقابة داخلية ضعيف (DeFond and Jiambalvo, 1991)، كما وجدت دراسة (Wright and Wright ,1996) علاقة سلبية بين حجم الشركة والأخطاء المحاسبية، وكذلك فالشركات ذات الأداء المالي الضعيف من المتوقع أن يكون لديها استثمارات أقل في الرقابة الداخلية؛ وبالتالي نظام رقابة أقل كفاءة.من ثَّم فالفرض التالى يمكن اختباره:

الفرض الرابع: هناك علاقة إيجابية بين انخفاض الموارد المتاحة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

أيضا من المحددات المحتملة لضعف الرقابة الداخلية هو سرعة نمو الشركة، فالشركات سريعة النمو قد تتخطي قدرة أساليب الرقابة المطبقة في الواقع، وقد تحتاج إلى وقت لصياغة إجراءات جديدة (Kinney and McDaniel,1989; Stice, 1991). كما أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا، وعمالة، وعمليات جديدة حتى يتلائم نظام الرقابة الداخلية مع نمو الشركة.وعلى سبيل المثال فقد قامت إحدي الشركات بالإفصاح عن عدم كفاية أساليب الرقابة في بعض الوحدات التي تم الاستحواذ عليها (DeFond and Jiambalvo, 1991; Krishnan, 2005) ،

فالشركات سريعة النمو أكثر احتمالاً لأن يفشل النظام فيها في التعامل مع الزيادة في طلب العملاء أو الدخول إلى أسواق جديدة بالإضافة إلى أن الشركات سريعة النمو أكثر إحتمالاً لأن تواجه مشاكل تتعلق بالأفراد مع ازدياد نطاق وتعقد العمليات، وكذلكالشركات التي تمتلك مخزون أكبر غالباً ما تواجه مخاطر أكبر في الرقابة الداخلية، وذلك يرجع إلى كيفية القياس المناسب والإفصاح عن المخزون والتحريف الذي ينتج عن السرقة بالإضافة إلى اكتشاف تقادم المخزون في الوقت المناسب، **وبالتالى يمكن افتراض أن:**

الفرض الخامس: هناك علاقة إيجابية بين سرعة نمو الشركة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك يمكن توقع أن **آليات الحوكمة** تلعب دوراً في كفاءة الرقابة الداخلية حيث أن الشركات ذات آليات الرقابة الجيدة من المتوقع أن تتعرض لمشاكل رقابة داخلية أقل. وقد توصلت دراسة (Krishnan 2005) إلى وجود ارتباط ما بين كفاءة لجنة المراجعة (كأحد آليات الحوكمة) وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، **ومن ثم يمكن صياغة الفرض التالي:**

الفرض السادس: هناك علاقة إيجابية بين انخفاض جودة لجان المراجعة وضعف نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن قيام "**مراقب الحسابات بتقديم استقالته**" يعتبر أحد العوامل التي تدل على حالة نظام الرقابة الداخلية بالشركة، "**فمراقب الحسابات**" سوف يستقيل من عملية المراجعة إذا كانت التكاليف المتوقعة منه تفوق العائدات المتوقعة، ويمكن أن يحدث ذلك إذا كان المراقب يعتقد أن نظام الرقابة الداخلية ضعيف، وأن الشركة لا توفر الموارد اللازمة لحل تلك المشكلة. وبالتالي فمن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين استقالة مراقب الحسابات وضعف نظام الرقابة الداخلية، وذلك لأن استقالة المراقب تشير إلى ضعف الأداء التشغيلي والضغوط المالية التي تعكس عدم كفاية الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية. والواقع أن

استقالة المراجع هو أمر معقد وقد يرجع إلى أسباب مختلفة (Shu 2000) فعلي سبيل المثال قد تكون استقالة مراقب الحسابات بسبب اعتقاده بعدم نزاهة الإدارة وتلاعبها بنظام الرقابة الداخلية أو قد تكون الاستقالة بسبب اعتقاده بأنه يمكن أن يجنى عوائد أكثر من عميل أخر؛ وبالتالي يقدم استقالته من عملية المراجعة. **على ذلك يمكن صياغة الفرض التالى:**

الفرض السابع: هناك علاقة إيجابية بين تقديم المراجع لاستقالته وضعف نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد افترضت بعض الدراسات السابقة (Kinney and McDaniel, 1989; DeFond and Jiambalvo, 1991) أن "**حجم الشركة**" قد يكون أحد محددات حالة الرقابة الداخلية من ضعف أو قوة ولكن النتائج جاءت متعارضة (DeFond and Jiambalvo, 1991; Krishnan, 2005) فالشركات الكبيرة تكون أكثر احتمالاً لأنها تطبق إجراءات وعمليات أكثر للإفصاح المالي كما أنها أكثر احتمالًا لأن تمتلك عدد كاف من الموظفين للتأكد من الفصل بين المهام والواجبات بطريقة مناسبة. وفي هذا الشأن فإن التداخل في الاختصاصات قد ينتج عنه ضعف في الرقابة الداخلية خاصة في الشركات الصغيرة. وقد أفصحت إحدي الشركات عن وجود ضعف مادي في الرقابة الداخلية لديها يتعلق بالفصل بين المهام(Doyle et al., 2007b)، وأيضا فالشركات الكبيرة غالبا ما تمتلك موارد أكثر للإنفاق على المراجعين الداخليين أوأتعاب الاستشارة بما قد يساعد في وجود رقابة داخلية قوية. من ناحية أخري فهناك أحد العوامل التي تعكس العلاقة الإيجابية المتوقعة بين حجم الشركة ووجود رقابة داخلية قوية، وهو أن الشركات الكبيرةغالبً ا ما تكون أكثر تعقيدًا أو تمارس عدًداكبيرًا من العمليات. ولكن الدراسة الحالية تتعامل مع تعقد عمليات الشركة كأحد المتغيرات المستقلة **ولارتباط متغير حجم الشركة الواضح بمتغيرات أخرى ممَّا سيؤثر إحصائيًا على نموذج الدراسة، فسيتم استبعاد ذلك المتغير من النموذج الإحصائى.**

٣-٢ ضعف الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبى:

تشير الدراسات الحالية إلى أن الحوافز لصالح أو ضد التحفظ تتشكل، في جزء منها، من خلال البيئة التعاقدية و بيئة الحوكمة للشركة (e.g., Ball et al. 2000; Basu et al. 2001; Ball 2001; Ball et al. 2003; Ball and Shivakumar 2005; Bushman and Piotroski 2006; Ahmed and Duellman 2007; LaFond and Roychowdhury 2008; LaFond and Watts 2008; Nikolaev 2010) على سبيل المثال يري Ahmed et al., (2002) أن التحفظ تطور كآلية فعالة للتعاقد لتخفيف حدة الصراع على سياسة توزيع الأرباح بين المساهمين وحملة السندات، ووجدت الدراسة أنه كلما زادت حدة الصراع تصبح الخيارات المحاسبية للشركة أكثر تحفظًا.

كما وجدت دراسة (LaFond and Roychowdhury,2008) أنه كلما كانت الملكية الإدارية منخفضة، كلما زادت حدة مشكلة الوكالة ، و يقود هذا إلى الطلب على المزيد من التحفظ. أما دراسة (Ball and Shivakumar,2005) فقد وجدت أن الشركات الخاصة هي أقل تحفظًا من الشركات العامة، و ترجع هذه النتيجة جزئيًا إلى الاختلافات في هياكل الحوكمة وآليات المتابعة بين هذين النوعين من الشركات.

وبالنظر إلى أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دور مهم في الحوكمة داخل الشركة من خلال مراقبة سلوك المديرين لتقليل تكاليف الوكالة (Fama and Jensen 1983; Jensen 1993)، فإنه يمكن توقع وجود ارتباط محتمل بين نوعية الرقابة الداخلية والتقرير المتحفظ. إلا أن اتجاه ذلك الارتباط المحتمل محل جدل في الأدب المحاسبى.

فمن ناحية، هناك آراء تدعم الارتباط الإيجابى بين فعالية الرقابة الداخلية واستخدام التحفظ المحاسبى. فمن خلال إطار الوكالة لنظرية المحاسبة الإيجابية فأنه يمكن توقع أن الرقابة الداخلية الفعالة تحفز على استخدام التحفظ المحاسبى. أما دراسة (Goh and Li ,2011) فترى أن الشركات ذات نظام الرقابة الداخلية الفعالة – و بشكل خاص ذات لهجة قوية في الأعلى (أى مجلس الإدارة الفعال الذى

يحمي مصالح المساهمين) و ذات ثقافة رقابة داخلية جيدة (على سبيل المثال، ثقافة الشركة التي لديها توجه لتعظيم الثروة) - أقدر على فهم فوائد التحفظ في الحد من صراعات الوكالة، في التعاقد مع المساهمين و / أو أصحاب الديون، والحد من مخاطر التقاضي للمديرين والمراجعين. ونتيجة لذلك من المرجح أن تفضل هذه الشركات استخدام التحفظ وتعزيز بيئة تؤكد على التمسك بالتقارير المتحفظة. كما أنه بقدر التزام الشركات بإعداد تقارير متحفظة، يمكن للرقابة الداخلية القوية تسهيل هذه العملية من خلال توفير معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها. وذلك لأن نظام التقرير المالي- من خلال التأكيد على التحقق من النتائج- يمد بمجموعة كبيرة من المتغيرات التي يمكن استخدامها لأغراض التعاقد (Wattsand Zimmerman (1986; Bushman and Smith 2001; Armstrong et al. 2010). على سبيل المثال، التعهدات المالية التي تستخدم في عقود الديون للحد من حرية التصرف الإداري فيمًا يتعلق بتوزيعات الأرباح(Ahmed et al., 2002) غالبا ما يتم تعريفها في شكل أرقام محاسبية. وبالمثل تعويض المديرين يمكن ربطها بالتغيرات في القيمة الدفترية (أو الأرباح).

علاوة على ذلك، فالرقابة الداخلية الضعيفة يمكن أن تسبب أخطاًء غير متعمدة فى تقدير المستحقات وتؤثر على القيمة الدفترية أو الأرباح المفصح عنها. على سبيل المثال فشل التسويات والمراجعات المناسبة يسمح للأخطاء الإجرائية في تقديرات الاستحقاق (Doyle et al. 2007a)، وعدم وجود سياسات أو تدريب ملائم لموظفين الشركة يؤثر على حجم المستحقات غير الطبيعية (Ashbaugh- Skaife et al., 2008). على الرغم من أن هذه الأخطاء لا يمكن أن تسبب انخفاض التحفظ في حد ذاتها، ألا أنها يمكن أن تجعل متغيرات التعاقد أقل موثوقية، وتوفر إشارة سيئة لمجلس الإدارة بأن التحفظ قد استخدم على نحو فعال في مجال التعاقد وتحد من فائدة التحفظ في متابعة المديرين، ولذلك فإنه من خلال تعزيز القدرة على استخدام الأرقام المحاسبية بشكل فعال في التعاقد، يمكن للرقابة الداخلية القوية خلق حافز للشركات لاستخدام التحفظ كآلية للحوكمة.

وأخيراً ، ضعف الرقابة الداخلية يمكن أن يعرقل الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، ممَّا يؤدي إلى خفض التحفظ على سبيل المثال عدم وجود سياسات وإجراءات سليمة لتقييم مخزون الشركة أو الأصول الثابتة بانتظام يمنع من أن يتم اكتشاف ضعف الأصول في وقت مبكر؛ وبالتالي يؤخر الاعتراف بالخسائر. كما أن فريق المحاسبة غير المؤهل قد يفتقر إلى الخبرة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصول مثل: (الشهرة والأصول الثابتة، وتحديد أي انخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية) والتي من شأنها أن تؤدي إلى الاعتراف المبكر لخسائر انخفاض القيمة. بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الداخلية الضعيفة في متابعة قرارات الاستثمار للشركة يمكن أن توفر حافزًا للمديرين لتجنب الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب في المشاريع الاستثمارية. ومن الأمثلة على ذلك عدم وجود عملية مناسبة لتوفير المعلومات عن استثمارات الشركة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب ليقوم بالرقابة والمراجعة، والتي يمكن أن تجعل من السهل على المديرين الاستثمار فيه أو تجنب مشاريع سلبية. وعلاوة على ذلك ضعف الرقابة على حساب القيمة الحالية للأرباح المستقبلية يجعل التعامل في المشاريع الخاسرة المحتملة لا يتم اكتشافه أو إنهائه في وقت مبكر.

من ناحية أخرى، و بعيدًا عن إطار الحوكمة الذي ينظر إلى التحفظ باعتباره آلية حوكمة مفيدة، هناك من الآراء ما يدعو إلى الشك في تلك العلاقة الايجابية المحتملة بين جودة الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي، فعلى سبيل المثال أكدت دراسة (Penman and Zhang , 2002)على أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يخلق احتياطيات غير مسجلة، والتي تتيح للمديرين المرونة للتقرير عن دخل زائد في المستقبل، وزيادة القدرة على إدارة الأرباح يمكن أن يؤثر سلبًا على القدرة التنبؤية للأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك فهناك ثلاث مشاكل للتقرير المالي من خمس ألقي الضوء عليها رئيس (SEC) السابق تتعلق بالتخفيض في قيمة الأصول والمحاسبة الابتكارية للاستحواذ والاحتياطيات. إذا كان الأمر كذلك، فالتحفظ المحاسبي قد

يوفر فى الواقع قدرة أكبر للتلاعب بالأرباح، والذى يمكن أن يؤدي إلى التفاقم بدلا من التخفيف، ومشاكل الوكالة. وإذا كانت الرقابة الداخلية القوية بمثابة آلية متابعه فعالة للحد من نزاعات الوكالة (Jensen 1993)، فإن الإدعاء بأن الضوابط الداخلية القوية تعزز التحفظ سوف يصبح ضعيفًا جدًا بدلا من ذلك، فإن الضوابط الداخلية القوية لا توفر أي حافز أو حتى تعتبر عاملاً مثبطًا للشركات لإعداد تقارير محاسبية متحفظة.

وعلاوة على ذلك فالمنظمين وواضعي المعايير لا ينظرون بالضرورة للتحفظ باعتباره سمة مرغوب فيها فى التقارير المالية. على سبيل المثال يشير (Barth,2008) إلى أن التحفظ ليس خاصية نوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الإطار المفاهيمى لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). ويحدد الإطار أن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تكون غير متحيزة، والتحرر من التحيز هو سمة ضرورية للموثوقية والحياد والتحفظ من خلال السماح بالتخفيض المتعمد للأصول أو الدخل و / أو المبالغة المتعمدة للخصوم أو النفقات، يجعل القوائم المالية ليست محايدة؛ وبالتالي يعرض جودة وموثوقية عدم التحيز المطلوب من قبل الإطار المفاهيمي للخطر.

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن مصالح المستخدمين يمكن تحقيقها عن طريق التقرير المحايد المصحوب بالإفصاح المناسب عن "طبيعة ومدى عدم التأكد الذى يحيط بالأحداث والمعاملات التى يتم التقرير عنها للمساهمين الآخرين. واتساقًا مع هذا المنظور فإن مجلس معايير المحاسبة المالية يحول تركيزه نحو محاسبة القيمة العادلة والتقليل من المعاملة غير المتماثلة للأخبار الجيدة والسيئة في القوائم المالية. إذا كان الهدف من التقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فإن الضوابط الداخلية القوية التي تضمن أن التقارير المالية غير متحيزة ترضي طلب المستثمرين للحصول على معلومات محايدة.

وبالتالي، في إطار أهمية القيمة الملائمة للمستثمر، فإن الزعم بأن الضوابط الداخلية القوية من شأنها أن تعزز التقارير المالية المتحفظة (التي هي منحازة أساًسا) يبدو ضعيفًا.

وفى ضوء هذه الرؤى المتضاربة تتبنى الدراسة وجهة نظر نظرية الوكالة حيث يمكن صياغة الفرض التالى:

الفرض الثامن: هناك علاقة ارتباط إيجابية بين ضعف نظام الرقابة الداخلية وانخفاض مستوي التحفظ المحاسبى.

بناء على العرض السابق لفروض الدراسة يمكن تلخيص الإطار العام للدراسة والمتغيرات الداخلة فيها من خلال الشكل التالي:

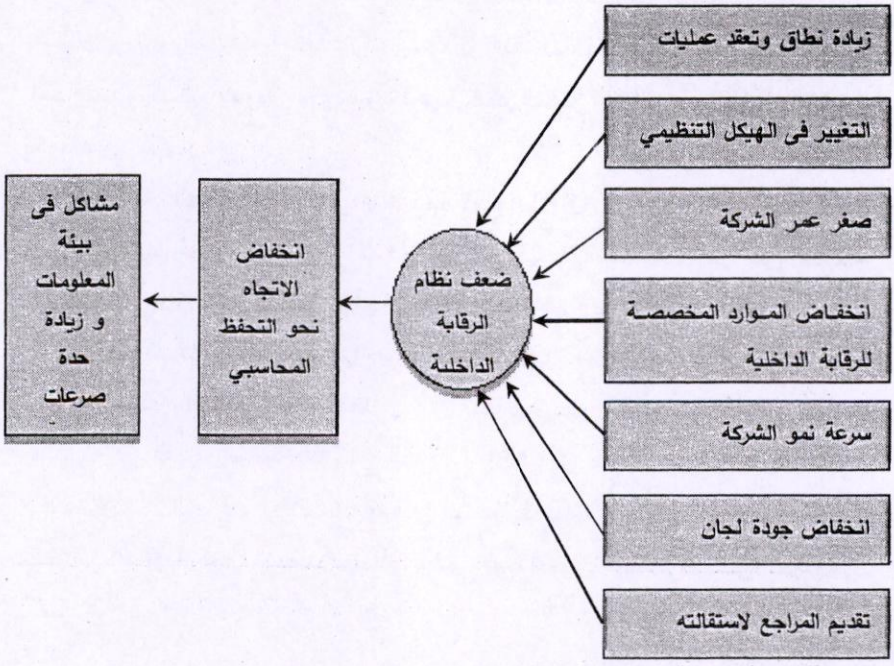

شكل رقم (١): الإطار العام للدراسة

القسم الرابع

منهجية وتصميم الدراسة

طبقًا للإطار العام السابق وتحقيقًا لأهدافها فقد تم تصميم الدراسة كما يلي:

٤ -١ نموذج الدراسة:

استهدف البحث تحليل العوامل المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية وتحليل انعكاسات ذلك على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المصرية المسجلة خلال عام (٢٠١٤م)، ولتحقيق ذلك الهدف المزدوج تم صياغة نموذجين كما يلي:

النموذج الأول: محددات نظام الرقابة الداخلية:

$$ICW= \beta0+\beta1SEC+\beta2FS+\beta3MA+\beta4RES+\beta5CS+\beta6FA+\beta7AGL +\beta8SG+\beta9INV+ \beta10AR+\beta11\ AGQ+\beta12BIND +\varepsilon_{it}$$

حيث أن:

(ICW): المتغير التابع :ضعف الرقابة الداخلية.

(β0): قيمة الثابت تعبر عن حالة الرقابة الداخلية التى لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة.

(β1-β12): معاملات الانحدار لمحددات ضعف الرقابة الداخلية.

(ε_{it}): بند الخطأ العشوائى.

النموذج الثاني: أثر ضعف نظام الرقابة الداخلية على مستوي التحفظ المحاسبي:

$$MTP_{it}= \beta0+\beta1ICW+\beta2INDUS+\beta3CS+\beta4LEV+\beta5AUDTYPE +\varepsilon_{it}$$

حيث أن:

(MTP_{it}): المتغير التابع : التحفظ المحاسبى للشركة(i) فى السنة (t).

(β0): قيمة الثابت تعبر عن ممارسات التحفظ المحاسبى التى لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة.

(β1): معامل الانحدار لضعف الرقابة الداخلية.

(β2-β5): معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة.

(ε_{it}): بند الخطأ العشوائى.

٤-٢ أسلوب قياس متغيرات الدراسة:

٤-٢-١ المتغيرات المرتبطة بنموذج محددات نظام الرقابة الداخلية:

تناولت الدراسة عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في نظام الرقابة الداخلية، وقد تم التعبيرعمليا عن تلك العوامل باستخدام بعض المقاييس كما يلي:

- **درجة تعقد وتنوع العمليات** تم التعبير عنها باستخدام متغيرين هما (SEG)، وهو عدد أقسام الأعمال بالشركة، و(FS) لبيان المبيعات الخارجية(الأجنبية).
- **التغيرات الحديثة في الهيكل التنظيمي:** تم التعبير عن هذه التغيرات باستخدام متغيرين هما (MA) لبيان ما إذا شاركت الشركة في عمليات دمج أو استحواذ في السنة الأخيرة.
- و(RES) لبيان مدي قيام الشركة بأى عمليات إعادة هيكلة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- حجم الشركة (CS): سيتم قياسها من خلال اللوغاريتم الطبيعي لقيمة أصول الشركة.
- عمر الشركة(FA): بعدد السنوات من بداية تأسيس الشركة حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية.
- **موارد** الشركة التي يمكن تخصيصها للرقابة الداخلية، والذي يعتمد على الموقف المالي للشركة فسيتم التعبير عنه عمليا من خلال متغير الخسائر المتراكمة (AGL).
- **سرعة النمو فيمكن التعبير عنها من خلال متغيرين هما:**

الأول:(SG) : وهو عبارة عن متوسط معدل نمو المبيعات خلال العامين السابقين.

الثاني:(INV): وهو متوسط النمو في معدل المخزون إلى إجمالي الأصول منذ عامين سابقين.

- استقالة المراجع فسيتم التعبير عنها من خلال المتغير الوهمي (AR).

ويمكن توضيح طريقة قياس كل متغير من المتغيرات السابقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١) طريقة قياس متغيرات نموذج الدراسة الأول

المتغيرات		طريقة القياس	العلاقة المتوقعة بضعف الرقابة الداخلية	مصادر البيانات
رمز المتغير	اسم المتغير			
أولاً: المتغير التابع:				
ICW	نظام الرقابة الداخلية	متغير وهمي =١ إذا كانت تقرير المراجعة نظيف أو صفر بخلاف ذلك.		التقارير المالية، وتقرير مجلس الإدارة، والمصادر الداخلية للشركة.
ثانياً: محددات ضعف الرقابة الداخلية (المتغيرات المستقلة):				
SEC	عدد أقسام العمل بالشركة	عدد الأقسام داخل كل شركة	+	
FS	المبيعات الخارجية	متغير وهمي =١ إذا كانت مبيعات خارجية للشركة أو صفر بخلاف ذلك.	-	
MA	عمليات الدمج أو الاستحواذ	متغير وهمي =١ إذا شاركت الشركة في عمليات دمج أو استحواذ في السنة الأخيرة أو صفر بخلاف ذلك.	-	
RES	إعادة الهيكلة	متغير وهمي =١ إذا قامت الشركة بأى عمليات إعادة هيكلة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أو صفر بخلاف ذلك.	-	
CS	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى الأصول فى نهاية العام.	-	
FA	عمر الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات من بداية تأسيس الشركة حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية.	-	
AGL	الخسائر المتراكمة	متغير وهمي قيمته=١ إذا كانت مجموع	-	

المتغيرات		طريقة القياس	العلاقة المتوقعة بضعف الرقابة الداخلية	مصادر البيانات
رمز المتغير	اسم المتغير			
		أرباح قبل العناصر الاستثنائية للعام الحالي والعام السابق أكبر من (صفر) بخلاف ذلك.		
SG	نمو المبيعات	متوسط معدل نمو المبيعات خلال العامين السابقين	+	
INV	المخزون	متوسط النمو في معدل المخزون إلى إجمالي الأصول منذ عامين سابقين		
AR	استقالة مراقب الحسابات	متغير وهمي قيمته=١ في حالة قيام مراقب الحسابات بالاستقالة خلال العام السابق(صفر) بخلاف ذلك.	+	
ACQ	جودة لجان المراجعة	مقياس تجميعي لمدي توافر مؤشرات الجودة في لجنة المراجعة(استقلال أعضاء اللجنة، الخبرات المالية والفنية في الأعضاء ،عدد مرات اجتماعها).	–	
BIND	استقلال أعضاء مجلس الإدارة	نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس.	–	

٤-٢-٢ المتغيرات المرتبطة بنموذج أثر ضعف الرقابة الداخلية على مستوي التحفظ المحاسبي:

اعتمد الباحثان في قياس التحفظ المحاسبى على نموذج القيمة السوقية لحق الملكية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية (Market-TO-Book Ratio (MTB) والذى قدمه (Beaver and Ryan, 2000)حيث يُعدالنموذج الأكثر انتشاراً في الدراسات المحاسبية (Byungcherl Charlie Sohn,2012، أبو

الخير،٢٠٠٨م) وقد تم تطبيقه في البيئة المصرية (خليل ، ٢٠٠٣م، الديب ،٢٠١٢م، محمد ، ٢٠١١م، الرشيدي،٢٠١١م)؛ لأنه يتصف بسهولة حسابه على مستوى المنشأة ، كما أنه مقياس شامل حيث يعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس، كما يربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق وبعد ارتفاع هذه النسبة في شركة ما عن شركة أخري دليلاً على ارتفاع مستوي التحفظ المحاسبي في هذه الشركة عن الشركة الأخرى.(عبيد،٢٠١٠م).

جدول رقم (٢) طريقة قياس متغيرات نموذج الدراسة الثاني

المتغيرات		طريقة القياس	العلاقة المتوقعة بمستوي التحفظ المحاسبي	مصادر البيانات
رمز المتغير	اسم المتغير			
أولا :المتغير التابع :				
MTP	مستوي الحفظ المحاسبي	نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية(Market-TO-Book Ratio)		التقارير المالية، وتقرير مجلس الإدارة، والمصادر الداخلية للشركة.
ثانيا : المتغير المستقل:(ICW) ضعف الرقابة الداخلية			-	
ثالثا : متغيرات الرقابة :				
INDUSTRY	نوع النشاط	متغير وهمي يأخذ (صفر) إذا كانت الشركة تمارس أعمال ذات طابع تجاري أو خدمي ، وتأخذ قيمة	+	التقارير المالية

المتغيرات		طريقة القياس	العلاقة المتوقعة بمستوى التحفظ المحاسبي	مصادر البيانات
رمز المتغير	اسم المتغير			
أولاً: المتغير التابع :				
		(١) إذا كانت الشركة تمارس أعمال ذات طابع صناعى، ويأخذ قيمة (٢) إذا كانت الشركة تمارس أعمال ذات طابع تكنولوجى عالى.		
CS	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول فى نهاية العام.	+	
LEV	مديونية الشركة	إجمالي الالتزامات إلى إجمالي أصول الشركة.	-	
AUDTYPE	حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ (١) إذا تمت مراجعة الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4) أو صفر دون ذلك.	+	

٤-٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك خلال عام (٢٠١٤م) وقد بلغ عدد هذه الشركات (١٨٧) شركة (الهيئة العامة للرقابة المالية،٢٠١٤م)، وقد اختار الباحثان عينة الدراسة وفقًا للشروط التالية:

أ- استبعاد الشركات التي في بداية التأسيس حيث قد لا يتوافر في تقاريرها المالية السنوية بيانات ومعلومات كافية عن متغيرات الدراسة.

ب- توفير التقارير المالية السنوية للشركات خلال فترة الدراسة بانتظام، وألا تكون قد تعرضت للتوقف.

ج-استبعاد الشركات التي قد تختلف نهاية السنة المالية لها عن (٣١-١٢) حتى لا يكون هناك ضعف في مقارنة نتائج الدراسة.

د-استبعادقطاع البنوك والخدمات المالية نظرًا للطبيعة الخاصة لتلك القطاعات وخضوعها لتعليمات من البنك المركزي.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (١١٨) شركة لتمثل عينة الدراسة بما يعادل نسبة(٦٣.١٠١%) من إجمالي عدد شركات المساهمة المسجلة بالبورصة.

ويوضح الجدول التالي ملخص لعدد شركات العينة داخل كل قطاع:

جدول رقم (٣) بيان بعدد الشركات المصرية المسجلة وفقًا لتصنيف هيئة الرقابة المالية

اسم القطاع	الشركات المدرجة	الشركات المستثناه	عينة الدراسة
قطاع الكيماويات	٦	١	٥
قطاع الأغذية والمشروبات	٢٤	٩	١٥
العقارات	٣٠	٥	٢٥

اسم القطاع	الشركات المدرجة	الشركات المستثناه	عينة الدراسة
التشييد ومواد البناء	٢٢	٦	١٦
الموارد الأساسية	٨	٢	٦
السياحة والترفيه	١٣	٥	٨
المنتجات المنزلية والشخصية	٨	١	٧
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٥	٢	١٣
الغاز والبترول	٢	–	٢
الاتصالات	٤	١	٣
الإعلام	١	–	١
الرعاية الصحية والأدوية	١٣	٣	١٠
تكنولوجيا المعلومات	٢	–	٢
الموزعون وتجارة التجزئة	٤	١	٣
المرافق	١	–	١
الإجمالي	١٥٣	٣٦	١١٨

٤-٤ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحثان في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على تحليل تقارير مجلس الإدارة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري خلال عام (٢٠١٤م)، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات، وموقع البورصة المصرية www.egx.com.eg، وكذلك مواقع شركات عينة الدراسة على شبكة الإنترنت.

القسم الخامس

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

اعتمد الباحثان في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض على العناصر التالية:

٥-١ الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة:

٥-١-١ الإحصاء الوصفي لنموذج الدراسة الأول:

يتعلق نموذج الدراسة الأول بالمحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية، وقد تم تناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات هذا النموذج كمايلي:

أولا: متغيرات الدراسة المتصلة:

تشمل المتغيرات عدد أقسام العمل بالشركة، حجم الشركة، عمر الشركة، متوسط معدل نمو المبيعات، متوسط النمو في المخزون، جودة لجان المراجعة ، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة. ويوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لهذه المتغيرات:

جدول رقم (٤) الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة في نموذج الدراسة الأول

المتغيرات	رمز المتغير	عدد الشركات	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
عدد أقسام العمل بالشركة	SEG	118	5.1864	1	10	2.38209
حجم الشركة	CS	118	7.5085	4.06	10.65	1.94324
عمر الشركة	FA	118	8.7627	4	18	2.85154
متوسط معدل نمو المبيعات	SG	118	.1148	-.05	28	.07267
متوسط النمو في المخزون	INV	118	.0273	-.09	19	.05619
جودة لجان المراجعة	ACQ	118	2.2542	1	3	.73014
استقلال أعضاء مجلس الادارة	BIND	118	.5598	.03	.80	.13685

يلاحظ من الجدول السابق تعدد أقسام العمل داخل شركات عينة الدراسة حيث بلغ متوسط عدد أقسام العمل بها (٥.١%) بانحراف معياري (٢.٣٨٢٠)، وهو ما يشير إلى كبر حجم عمليات تلك الشركات وتعدد أنشطتها، وهذا ما أكده أيضا ارتفاع حجم الأصول حيث كانت أكبر قيمة له (١٠.٦٥) في حين كانت أقل قيمة لها (٤.٠٦) بمتوسط حسابي(٧.٥٠٨٥) بانحراف معياري (١.٩٤٣٢٤).

أما بالنسبة لعمر شركات عينة الدراسة فقد تراوح ما بين (٤سنوات و١٨ سنة) بمتوسط حسابي (٨.٧٦٢٧) وانحراف معياري (٢.٨٥١٥٣).

وبالنسبة لمعدل نمو المبيعات فقد كانت زيادته محدودة حيث بلغ متوسط معدل نمو المبيعات (١١٤٨.) بانحراف معياري (٠٧٢٦٧.) ولعل ذلك قد يبرره الظروف الاقتصادية التي مرت بها مصر بعد ثروة ٢٥ يناير. كما بلغ متوسط النمو في المخزون (٠٢٧٣.) بانحراف معياري (٠٥٦١٩.).

وبالنسبة لجودة لجان المراجعة بشركات العينة (من حيث استقلال أعضاء اللجنة وتمتعهم بالخبرات المالية والمحاسبية ، ودورية اجتماعاتها) فقد كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٢.٢٥٤٢) بانحراف معياري (٧٣٠١٤.). كما أن أعضاء مجلس الإدارة في عينة الدراسة يتمتعون بالاستقلال بمتوسط حسابي (٥٥٩٨.) بانحراف معياري(١٣٦٨٥.) وهو ما قد يشير إلى التزام الشركات بدليل وقواعد حوكمة الشركات .

ثانيا: متغيرات الدراسة المنفصلة:

تتمثل متغيرات الدراسة المنفصلة في تلك المتغيرات الوهمية التي تم التعبير عنها بالقيمة (١) أو (صفر)، وتشمل هذه المتغيرات ضعف الرقابة الداخلية، والمبيعات الخارجية، الخسائر المتراكمة، وعمليات الدمج والاستحواذ، وعمليات إعادة الهيكلة ويوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي لتلك المتغيرات :

جدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة (Dummy variables)

المتغيرات	رمز المتغير	مشاهدات (١) متحققة		مشاهدات غير متحققة (٠)	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
ضعف الرقابة الداخلية	ICW	40	33.9%	78	66.1%
المبيعات الخارجية	FS	39	33.1%	79	66.9%
الخسائر المتراكمة	AGL	34	28.8%	84	71.2%
عمليات الدمج أو الاستحواذ	MA	36	30.5%	82	69.5%
إعادة الهيكلة	RES	43	36.4	75	63.3
استقالة مراقب الحسابات	AR	32	27.1	86	72.9

يلاحظ من الجدول السابق أن النتائج تشير بشكل عام إلى قوة نظام الرقابة الداخلية في الشركات المصرية المسجلة، ولعل ذلك قد يرجع إلى التزام الشركات بآليات الحوكمة، وكذلك بمعايير المراجعة فقد بلغ عدد الشركات التي تضمنت تقرير ذات رأى نظيف (Unqualified Opinion) (٧٨) شركة من إجمالي (١٠٠) شركة بنسبة (٦٦.١%)، بينما بلغ عدد الشركات التي جاء بها تقرير ذات رأي متحفظ(Qualified Opinion) (٤٠) شركة بنسبة (٣٣.٩%) وبتحليل أسباب التحفظ الواردة بتقارير مراقبى الحسابات تبين أن تلك الشركات تعاني من ضعف في نظام الرقابة الداخلية، حيث تعرضت العديد منها لخسائر متراكمة وتقدم مراقبي الحسابات فيها باستقالات كما أن بعض من هذه الشركات تعرضت لعمليات إعادة هيكلة فضلًا عن ضعف جودة لجان المراجعة بها.

أما بالنسبة للمبيعات الخارجية فقد اتضح أن (٣٩) شركة بنسبة (٣٣.١%) هي التي لها سوق خارجي في حين يقتصر نشاط (٧٩) شركة بنسبة (٦٦.٩%)

على السوق المحلي، ولعل ذلك قد يرجع إلى ما مرت به مصر من ظروف اقتصادية سيئة بعد ثورة (٢٥) يناير.

كما بلغ عدد الشركات التي حققت خسائر في أخر عامين (٢٠١٣,٢٠١٢) (٣٤) شركة بنسبة (٢٨.٨%)، بينما بلغ عدد الشركات التي حققت أرباح خلال هذه الفترة (٨٤) شركة بنسبة (٧١.٢%).

أما فيمًا يتعلق بعمليات الدمج والاستحواذ التي تمت في السنة الأخيرة فقد تعرضت (٣٦) شركة بنسبة (٣٠.٥%) إلى عمليات دمج واستحواذ في حين لم تتعرض (٨٢) شركة بنسبة (٦٩.٥%) لهذه العمليات، كما بلغ عدد الشركات التي قامت بعمليات إعادة هيكلة خلال الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠١١م حتى عام ٢٠١٣م)(٤٣) شركة بنسبة (٣٦.٤%) ، كما بلغت عدد الشركات التي تقدم فيها مراقب الحسابات باستقالته في العام السابق(٣٢) شركة بنسبة (٢٦.١%).

٥-١-٢ الإحصاء الوصفي لنموذج الدراسة الثاني:

يتعلق نموذج الدراسة الثاني باختبار أثر ضعف الرقابة الداخلية على مستوي التحفظ في التقارير المالية، وقد تم تناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات هذا النموذج كما يلي:

أولا: متغيرات الدراسة المتصلة:

تشمل هذه المتغيرات مستوي التحفظ المحاسبي،والرافعةالمالية ،وحجم الشركة. ويوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي لتلك المتغيرات:

جدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة في نموذج الدراسة الثاني

المتغيرات	رمز المتغير	عدد الشركات	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
مستوي التحفظ المحاسبي	MTP	118	2.5055	.02	9.36	1.6246
حجم الشركة	CS	118	7.5085	4.06	10.65	1.94324
الرافعة المالية	LEV	118	5.6218	2.69	9.56	1.70957

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع مستوي التحفظ المحاسبي خلال فترة الدراسة، حيث كان متوسط نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية أكبر من الواحد الصحيح(٢.٥٠٥٥)، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (عبد الملك، ٢٠١٢ م)، ولعل ذلك قد يرجع إلى ما اتخذته البيئة المصرية من إجراءات تنطوى على بعض الممارسات المتحفظة مثل: إصدار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصرى فى مارس (٢٠١١م)حيث يُعد أحد الأدوات الرقابية التى تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، وتضمن قدر مناسب من التحفظ فى القوائم المالية من خلال ما تنطوى عليه من أهداف وضوابط ومعايير فى صورة مبادئ تكفل حسن أداء الشركات، وتوفر الرقابة الفعالة لملاكها وأصحاب المصالح بها.ارتفاع حجم الأصول بمتوسط حسابي(٧.٥٠٨٥) بانحراف معياري (١.٩٤٣٢٤)، كما بلغ متوسط درجة المديونية (٥.٦٢١٨) بانحراف معياري (١.٧٠٩٥٧).

ثانيًا: متغيرات الدراسة المنفصلة :

تشمل هذه المتغيرات ضعف الرقابة الداخلية ،ونوع الصناعة ،وحجم مكتب المراجعة ويوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي لتلك المتغيرات:

جدول رقم (٧) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة (Dummy variables) في نموذج الدراسة المنفصلة

المتغيرات	رمز المتغيرات	مشاهدات متحققة(١)		مشاهدات غير متحققة(٠)	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
ضعف الرقابة الداخلية	ICW	40	33.9%	78	66.1%
نوع الصناعة	INDUS	95	80.51	23	19.49
حجم مكتب المراجعة	AUDTYPE	48	40.68	70	59.32

من الجدول السابق يتضح أن عدد شركات العينة التي يغلب عليها القطاع التجاري أو الخدمي قد بلغ (٢٣) شركة بنسبة (19.49) في حين بلغت عدد الشركات التي يغلب عليها القطاع الصناعي (80.51) بنسبة (95%)، وقد بلغ عدد الشركات التي ارتبطت بمكاتب مراجعة عالمية (48) شركة بنسبة (40.68%).

٥-٢ نموذج محددات ضعف الرقابة الداخلية:

٥-٢-١ اختبار الارتباط :

لاختبار علاقة الارتباط الأحادي بين كل متغير من المتغيرات المستقلة ومتغير ضعف الرقابة الداخلية تم إجراء اختبار الارتباط. ويعرض الجدول رقم (٨) نتائج اختبار الارتباط ، حيث توضح النتائج بشكل عام وجود ارتباط بين كل المتغيرات المستقلة وضعف الرقابة الداخلية وتدعم تلك النتائج الإطار العام لمحددات ضعف الرقابة الداخلية كما وردت في البحث.

جدول رقم (٨) مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة الأول

		ICW	SEG	FA	AGL	MA	SG	AR	ACQ
ICW	Pearson Correlation	1	-.328	-.602	.730	.731	-.530	.650	-.620
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
SEG	Pearson Correlation	-.328**	1	.427**	-.326**	-.285**	.376**	-.233*	.267**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.002	.000	.011	.003
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
FA	Pearson Correlation	-.602**	.427**	1	-.507**	-.444**	.493**	-.533**	.530**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
AGL	Pearson Correlation	-.730**	-.326**	-.507**	1	.635**	-.389**	.454**	-.403**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
MA	Pearson Correlation	.731**	-.285**	-.444**	.635**	1	-.421**	.507**	-.510**
	Sig. (2-tailed)	.000	.002	.000	.000		.000	.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
SG	Pearson Correlation	-.530**	.376**	.493**	-.389**	-.421**	1	-.423**	.537**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
AR	Pearson Correlation	.650**	-.233*	-.533**	.454**	.507**	-.423**	1	-.580**
	Sig. (2-tailed)	.000	.011	.000	.000	.000	.000		.000
	N	118	118	118	118	118	118	118	118
ACQ	Pearson Correlation	-.620**	.267**	.530**	-.403**	-.510**	.537**	-.580**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.003	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	118	118	118	118	118	118	118	118

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

وبتحليل النتائج اتضح أن إشارة الارتباط بين ضعف الرقابة الداخلية ومتغيرات (SG,SEG,FA,ACQ) سالبة بينما هي إشارة موجبة بالنسبة لباقي المتغيرات .وإشارة الارتباط السالبة بين (ICW و SEG) (عدد الأقسام داخل الشركة) يعني أن مع زيادة عدد أقسام الشركة (كمؤشر على تعقد وتنوع عمليات الشركة) يتجه نظام الرقابة الداخلية إلى القوة[1] أى أن العلاقة بين تعقد وتنوع عمليات الشركة وضعف الرقابة الداخلية هي علاقة سلبية تعكس طبيعة العلاقة الإيجابية المتوقعة ما بين ضعف الرقابة الداخلية وتعقد وتنوع عمليات الشركة .

كذلك إشارة الارتباط السالبة بين (ICW) وعمر الشركة (FA) يعبر عن العلاقة السلبية المتوقعة بين ضعف الرقابة الداخلية وعمر الشركة (حيث كلما ينخفض عمر الشركة يتجه نظام الرقابة الداخلية إلى الضعف).

كما أن علاقة الارتباط السالبة بين (ICW) و(AGL الخسائر المتراكمة) تشير إلى أنه كلما ازدادت الخسائر المتراكمة (كمؤشر على انخفاض الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية) يتجه نظام الرقابة الداخلية الى الضعف، و بالتالى تعكس العلاقة السلبية المتوقعة ما بين ضعف الرقابة الداخلية و حجم الموارد المخصصة للنظام. و كذلك العلاقة الايجابية المتوقعة بين (ICW) و(MA قيام الشركة بالاندماج أو الاستحواذ) تعكسها إشارة الارتباط الموجبة، وكذلك العلاقة الإيجابية المتوقعة ما بين (ICW) و(AR استقالة المراجع) تعكسها أيضا لإشارة الارتباط الموجبة.

أما إشارة الارتباط السالبة بين (ICW) و (SG نمو المبيعات) يعنى أن مع زيادة نمو المبيعات يتجه نظام الرقابة الداخلية إلى القوة أى أن العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية ونمو المبيعات (كمؤشر على نمو الشركة)علاقة سلبية، وهي عكس العلاقة الإيجابية المتوقعة .

---

(١) مؤشر الرقابة الداخلية (١) يعبر عن ضعف نظام الرقابة و (٠) يعبر عن قوة نظام الرقابة.

إشارة الارتباط السالبة ما بين (ICW) و (ACQ جودة لجان المراجعة) يعنى أن زيادة جودة لجان المراجعة يرتبط بنظام رقابة داخلية قوي، أى أن العلاقة ما بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة لجان المراجعة هي علاقة سلبية بما يتفق مع طبيعة العلاقة المتوقعة.

كما يتضح أيضا من نتائج الارتباط أن أكثر المتغيرات ارتباطا بضعف الرقابة الداخلية هي قيام الشركة بالاندماج أو الاستحواذ (MA) كمؤشر على إعادة الهيكلة (coef. 0.731) والخسائر المتراكمة (AGL) كمؤشر على الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية (coef. 0.730). أما أضعف المتغيرات ارتباطا بضعف الرقابة الداخلية فهي عدد الأقسام (SEG) كمؤشر على تعقد وتنوع عمليات الشركة (coef. 0.328)، أما علاقة الارتباط مع باقي المتغيرات تعتبر علاقة متوسطة، ويمكن توضيح نتائج الارتباط السابقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩) نتائج الارتباط

المتغيرات	العلاقة المتوقعة مع ICW	العلاقة طبقا لاختبار الارتباط
SEC	إيجابية	سلبية
FA	سلبية	سلبية
AGL	سلبية	سلبية
MA	إيجابية	ايجابية
SG	إيجابية	سلبية
AR	إيجابية	إيجابية
ACQ	سلبية	سلبية

٥-٢-٢ اختبار الانحدار:

لاختبار العلاقة ما بين المتغيرات المقترحة كمحددات ككل وضعف نظام الرقابة الداخلية يتم استخدام نموذج الانحدار ونظرًا لأن المتغير المستقل هو ضعف

الرقابة الداخلية (ICW)، والذي يتم قياسه كمتغير وهمي يأخذ القيمة (صفر،واحد) يتم استخدام نموذج الانحدار (Probit)، حيث أنالنموذج الملائم إحصائيً ا للمتغير المستقل الذي يأخذ شكل المتغير الوهمي ويعرض جدول رقم (١٠) نتائج اختبار الانحدار ويوضح قيمة (LR chi2) وقيمة (P) الملائمة لنموذج بيانات الدراسة والتى توفر الثقة في نتائج النموذج.

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الأول

ICW	Coef.	Std.Err.	t	P>t	[95% Conf.	Interval]
SEG	-.0047257	.1450431	-0.03	0.974	-.2890049	.2795536
FA	-.4165607	.1686092	-2.47	0.013	-.7470285	-.0860928
AGL	-1.500402	.5473512	-2.74	0.006	-2.573191	-.4276136
MA	1.663779	.6621446	2.51	0.012	.3659999	2.961559
SG	-9.795765	5.768143	-1.70	0.089	-21.10112	1.509588
AR	.439455	.7490452	0.59	0.557	-1.028647	1.907557
ACQ	-.3892847	.4808527	-0.81	0.418	-1.331739	.5531692
cons	3.318702	1.825938	1.82	0.069	-.2600714	6.897475
Prob> chi2	0.0000					
LR chi2(7)	119.42					
Pseudo R2	.7902					
Number of obs	118					

وبالرغم من أن قيمة (Pseudo (R2 لا تُترجم بنفس طريقة ترجمة (R2) في نموذج الانحدار الخطي (OLS) .إلا أن القيمة المرتفعة له يمكن أن تضيف إلى الثقة في نتائج النموذج . تشير نتائج الانحدار إلى وجود تأثير معنوي لكل من عمر الشركة (FA) والخسائر المتراكمة(AGL) وقيام الشركة بالاندماج والاستحواذ (MA) ونمو المبيعات (SG) وضعف نظام الرقابة الداخلية (ICW)، بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من عدد أقسام الشركة (SEG) واستقالة المراجع(AR) وجودة لجان المراجعة (ACQ)، وتدعم هذه النتائج -إلى حد ما-الإطار النظري للدراسة.

- **فيمًا يتعلق بعمر الشركة** (FA) تشير نتائج الانحدار إلى وجود تأثير معنوي سلبي لعمر الشركة على ضعف نظام الرقابة الداخلية **وهو ما يدعم صحة الفرض الثالث**، وتعكس هذه النتيجة أن الشركات ذات العمر الأكبر تمتلك نظام

رقابة داخلية قوي، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركة ذات العمر الأكبر تتراكم لديها الخبرة المطلوبة لتنفيذ نظام رقابة داخلية كفء .كما يمكن القول أن الشركات الأكبر عمرًا تتمتع غالبًا بالاستقرار الذي يحد من صراعات الوكالة **بخصوص الخسائر المتراكمة**[1]، (AGL) تشير نتائج الانحدار لوجود تأثير معنوي سلبي بين متغير الخسائر المتراكمة ومتغير ضعف نظام الرقابة الداخلية، حيث وجود خسائر متراكمة بالشركة يرتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية، وتعكس هذه النتيجة أن ضعف الموارد المخصصة للرقابة الداخلية (معبرًا عنه بتراكم الخسارة) يرتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية **وهو ما يدعم صحة الفرض الرابع**.أيضا **فيمًا يتعلق بمتغير الاندماج أو الاستحواذ** فالنتائج تشير إلى وجود تأثير معنوى إيجابى لقيام الشركة بالاندماج أو الاستحواذ (كمؤشر على إعادة الهيكلة) وضعف نظام الرقابة الداخلية، وهو ما يعني أن قيام الشركة بعملية إعادة الدمج أو الاستحواذ ويكون نظام الرقابة الداخلية ضعيف **وهو ما يدعم صحة الفرض الثاني**. أما متغير نمو المبيعات (SG) فتشير النتائج إلى وجود ارتباط سلبي ما بين نمو المبيعات (كمؤشر على سرعة نمو الشركة) وضعف الرقابة الداخلية، ممًا يعني أن زيادة سرعة نمو الشركة يرتبط بوجود نظام رقابة داخلية قوي وهو ما يخالف العلاقة الإيجابية المتوقعة **وبالتالي عدم صحة الفرض الخامس.**

أما بخصوص متغيرات عدد الأقسام بالشركة (SEG) ،واستقالة المراجع(AR) وجودة لجان المراجعة (ACQ) فتشير النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لتلك المتغيرات على ضعف نظام الرقابة الداخلية، وهو ما يؤدي إلى رفض الفروض الأول والسادس والسابع . ويمكن تلخيص نتائج اختبار الانحدار ونتيجة اختبار الفروض في الجدول التالي:

---

(١) يتم قياس الخسائر المتراكمة كمتغير وهمى حيث (١) لا توجد خسائر متراكمة و (٠) توجد خسائر متراكمة.

جدول رقم (١١) نتائج اختبار الفروض المتعلقة بنموذج الدراسة الأول

الفرض	المتغيرات	العلاقة المتوقعة	العلاقة طبقاً لاختبار نتيجة الارتباط	نتيجة الفرض
الأول	تعقد عمليات الشركة وضعف الرقابة الداخلية	إيجابية	لا توجد علاقة معنوية	رفض الفرض
الثاني	قيام الشركة بإعادة هيكلة وضعف الرقابة الداخلية	إيجابية	إيجابية	قبول الفرض
الثالث	عمر الشركة وضعف الرقابة الداخلية	سلبية	سلبية	قبول الفرض
الرابع	الموراد المخصصة للرقابة وضعف الرقابة الداخلية	سلبية	سلبية	قبول الفرض
الخامس	سرعة نمو الشركة وضعف الرقابة الداخلية	إيجابية	سلبية	قبول الفرض
السادس	جودة لجان المراجعة وضعف الرقابة الداخلية	سلبية	لا توجدعلاقة	رفض الفرض
السابع	استقالة المراجع وضعف الرقابة الداخلية	إيجابية	لا توجد علاقة	رفض الفرض

٥ - ٣ ضعف الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي:

٥-٣-١ اختبار الارتباط.

لاختبار العلاقة الأحادية ما بين ضعف الرقابة الداخلية (ICW) ومستوي التحفظ المحاسبي (MTP) تم إجراء اختبار الارتباط، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الارتباط :

جدول رقم (١٢) مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة الثاني

Correlations

		ICW	MTP	INDUS	CS	LEV	AUDTYPE
ICW	Pearson Correlation	1	-.864**	-.195*	-.880**	-.842**	-.468**
	Sig. (2-tailed)		.000	.035	.000	.000	.000
	N	117	117	117	117	117	117
MTP	Pearson Correlation	-.864**	1	.221*	.844**	.792**	.552**
	Sig. (2-tailed)	.000		.016	.000	.000	.000
	N	117	117	117	117	117	117
INDUS	Pearson Correlation	-.195*	.221*	1	.238**	.186*	.234*
	Sig. (2-tailed)	.035	.016		.010	.045	.011
	N	117	117	117	117	117	117
CS	Pearson Correlation	-.880**	.844**	.238**	1	.827**	.619**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.010		.000	.000
	N	117	117	117	117	117	117
LEV	Pearson Correlation	-.842**	.792**	.186*	.827**	1	.474**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.045	.000		.000
	N	117	117	117	117	117	117
AUDTYPE	Pearson Correlation	-.468**	.552**	.234*	.619**	.474**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.011	.000	.000	
	N	117	117	117	117	117	117

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من الجدول السابق اتضح وجود ارتباط معنوي سالب ما بين مستوي التحفظ المحاسبي وضعف الرقابة الداخلية مما يعني أن زيادة مستوي التحفظ يرتبط بوجود نظام رقابة داخلية قوي وهو ما يتسق مع طبيعة العلاقة السلبية المتوقعة ما بين مستوي التحفظ وضعف الرقابة الداخلية، وتشير قيمة معامل الارتباط المرتفعة (0.864 -pef) إلى قدرة تلك العلاقة ما بين المتغيرين وهو ما يدعم وجهة نظر الباحث المعتمدة على نظرية الوكالة.

٥-٣-٢اختبار الانحدار:

لاختبار فرض الارتباط ما بين ضعف الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي يتم إجراء اختبار الانحدار. ويتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي (OLS) لاختبار تلك العلاقة، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي.

جدول رقم (١٣) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثاني

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.886	.790		1.121	.265
	ICW	-1.767	.353	-.515	-5.008	.000
	INDUS	.070	.157	.020	.449	.654
	CS	.176	.092	.210	1.906	.059
	LEV	.119	.081	.125	1.463	.146
	AUDTYPE	.383	.188	.116	2.038	.044
R Square		.790				
Adjusted R Square		.781				
F		83.560				
N		118				

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.886	.790		1.121	.265
	ICW	-1.767	.353	-.515	-5.008	.000
	INDUS	.070	.157	.020	.449	.654
	CS	.176	.092	.210	1.906	.059
	LEV	.119	.081	.125	1.463	.146
	AUDTYPE	.383	.188	.116	2.038	.044
R Square		.790				
Adjusted R Square		.781				
F		83.560				
N		118				
a. Dependent Variable: MTP						

وتظهر قيمة (P Value) معنوية النموذج ككل ممًا يوفر الثقة في نتائج النموذج .كما أن قيمة (R2) تعكس ملاءمة وقدرة النموذج على تفسير نسبة كبيرة من التغيرات في مستوي التحفظ المحاسبي.وتوضح نتائج الانحدار وجود ارتباط معنوي سالب ما بين متغيري الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي، ممًا يعني أن زيادة التحفظ المحاسبي يرتبط بنظام رقابة قوي، أو أن نظام الرقابة الداخلية الضعيف يرتبط بانخفاض مستوي التحفظ المحاسبي **وهو ما يؤيد صحة الفرض الثامن.**

٥-٤ تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis):

إن الثقة في النتائج التي توفرها نماذج الدراسة تتوقف على جودة المتغيرات المستخدمة كمؤشرات لقياس الظواهر محل الدراسة وفي هذا الجزء **سيتم تقييم التحسن في النتائج من خلال مقاييس بديلة لمتغيرات الدراسة** باستخدام اختبار الحساسية كما يلي:

اختبار الحساسية الأول: يعتمد على استخدام المبيعات الخارجية (FS) كمؤشرات لزيادة وتعقد عمليات الشركة بدلاً من عدد الأقسام (SEG) مع ثبات مقاييس جميع المتغيرات الأخرى، وتوضح نتائج الانحدار نفس معنوية وإشارة معاملات الانحدار الموجودة في جدول رقم (١٠) بدون أي اختلاف.

اختبار الحساسية الثاني: استخدام مدي قيام الشركة بعمليات إعادة هيكلة في السنوات الثلاث الأخيرة (RES) بدلاً من قيام الشركة بالاندماج أو الاستحواذ (MA) كمؤشر على إعادة الهيكلة حيث يوفر هذا البديل نفس النتائج الواردة في جدول رقم (١٠) باستثناء أن متغير عمر الشركة (FA) يظهر ارتباط غير معنوي في هذه الحالة. **الاختبار الثالث:** استخدم معدل متوسط نمو المخزون (INV) بدلاً من معدل متوسط نمو المبيعات (SG) كمؤشر على سرعة نمو الشركة .ويوفر ذلك البديل أيضًا نفس إشارة ومعنوية معاملات الانحدار كما هي في جدول رقم (١٠) باستثناء أن سرعة نمو الشركة مقاسة من خلال متغير (INV) يظهر تأثير غير معنوي.

اختبار الحساسية الرابع: يتعلق بآليات الحوكمة المستخدمة في الدراسة حيث اقتصرت الدراسة على استخدام جودة لجان المراجعة على أساس أنها أكثر آليات الحوكمة ارتباطًا بعملية التقرير المالي بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية إلا أن الأدب المحاسبي المتعلق بآليات الحوكمة يوضح أن استقلال مجلس الإدارة يعتبر من أهم آليات الحوكمة التي تهدف في النهاية إلى تحسين جودة عملية التقرير المالي، وبالتالي سيتم إضافة متغير استقلال مجلس الإدارة (IND) إلى النموذج مع ثبات باقي المتغيرات. وتوضح نتائج الانحدار عدم وجود تأثير لمتغير استقلال مجلس الإدارة (sig 0.202) وإشارة معامل الارتباط سالبة تعبر عن أن زيادة استقلال مجلس الإدارة يرتبط بقوة نظام الرقابة الداخلية (β-5.134571)، أي أنه كما هو متوقع فإن انخفاض درجة استقلال مجلس الإدارة يؤدي إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية وبالنسبة لباقي المتغيرات فتظهر نتائجها كما في الجدول رقم (١٠) باستثناء عدم معنوية متغير سرعة نمو الشركة (SG) والواقع أن تلك النتيجة

بالإضافة إلى نتيجة النموذج الأساسي حول عدم التأثير المعنوي لجودة لجان المراجعة على الرقابة الداخلية تدعم التساؤل والشك حول مفهوم الاستقلال في البيئة المصرية. وما إذا كان ذلك المتطلب بتطبيقه الحالي في الشركات المصرية يساعد على تحقيق آليات الحوكمة لدورها بفعالية.

اختبار الحساسية الخامس: يرتبط بطبيعة مكتب المراجعة حيث تشير دراسات سابقة إلى أن طبيعة مكتب المراجعة يعتبر ضمن محددات ضعف نظام الرقابة الداخلية؛ وبالتالي سيتم إضافة متغير طبيعة مكتب المراجعة (AUDTYPE) إلى نموذج الدراسة مع ثبات باقي المتغيرات، وتوضح النتائج عدم وجود تأثير معنوي لطبيعة المراجع على ضعف الرقابة الداخلية؛ وتلك النتيجة بالإضافة إلى نتيجة النموذج الأساسي للدراسة حول عدم معنوية تأثير استقالة المراجع على الرقابة الداخلية يدعو إلى التساؤل وإثارة الشكوك حول موقف المراجعين في بيئة الأعمال المصرية من نظام الرقابة الداخلية، بالنسبة لباقي المتغيرات تظهر نتائج كما جاءت في الجدول رقم (١٠) باستثناء عدم معنوية متغير سرعة نمو الشركة (SG).

٥-٥ تحليل ومناقشة :

فيمًا يتعلق بنموذج محددات ضعف الرقابة الداخلية فقد أوضحت نتائج التحليل الأحادي (Univariat Analysis) تحليل الارتباط ووجود ارتباط معنوي بين كل المتغيرات التى تمثل المحددات وضعف الرقابة الداخلية ممًا يدعم بشكل عام الإطار النظري للدراسة .أما نتائج التحليل المتعدد Multivariat Analysis (تحليل الانحدار) فقد أثبتت أنه من بين متغيرات المحددات فهناك ثلاث متغيرات تؤثر بشكل معنوي على ضعف الرقابة الداخلية؛ الاضافة إلى متغير رابع يؤثر معنويًا أيضًا ولكن في عكس اتجاه العلاقة المتوقعة ،بينما هناك متغيرات لم يتمكن التحليل الإحصائي من إثبات التأثير المعنوي لهم على ضعف الرقابة الداخلية.

فمن المتغيرات التى تؤثر معنويا في ضعف الرقابة الداخلية عمر الشركة حيث (توفر النتائج)دليل على أن الشركات الأقل عمرًا تعاني بشكل كبير من

ضعف الرقابة الداخلية وفي إطار نظرية الوكالة يمكن القول أن الشركات صغيرة العمر غالباً ما تكون أقل استقرار وأكثر احتمالاً للتعرض لصراعات الوكالة وأقل خبرة لتصميم نظم رقابة فعالة، كما قد يكون لدي الإدارة في ضوء حدة صراعات الوكالة بواعث أقل لتصميم رقابة داخلية فعالة، أيضا الموارد المخصصة للرقابة االداخلية تؤثر بشكل جوهري على ضعف الرقابة الداخلية حيث أن انخفاض تلك الموارد يرتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية .وتؤيد تلك النتيجة وجهة النظر أن الشركات ذات الأداء الضعيف والتي تعاني من مشاكل مالية تكون أكثر احتمالاً لتخفيض الاستثمار في النظم وضوابط الرقابة ولديها مشاكل الأفراد وتقود إلى ضعف الرقابة الداخلية .كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Krishman,2005) في أن الشركات ذات الخسارة المتكررة من المتوقع أن يكون لديها نظام رقابة داخلية ضعيف .من وجهة نظر إطار الوكالة يمكن القول أن الضغوط المالية تحقق الخسائر ويزيد من حدة صراعات الوكالة وفي هذا السياق تكون صعوبة تصميم نظم رقابة فعالة، بالإضافة إلى ذلك فقيام الشركة بتغيرات في الهيكل التنظيمي يؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية حيث أن إعادة الهيكلة عادة ما تعرض تحديات أمام نظام الرقابة الداخلية .وتوفر تلك النتيجة دليل على أن الشركات التى تدخل في عملية اندماج أو استحواذ تواجه خطر رقابة داخلية أكبر وتكون أكثر احتمالاً لضعف الرقابة الداخلية بها وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه دراسة (Ashbaugh-Skaife,2007) وفي إطار الوكالة يمكن القول أن عملية إعادة الهيكلة في حد ذاتها تزيد من حدة صراعات الوكالة، وقد تخفض من بواعث الإدارة للاحتفاظ بنظام رقابة جيد.

بالإضافة إلى ما سبق فسرعة نمو الشركات ترتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية ولكن خلافًا للمتوقع تشير النتائج إلى أن الشركات سريعة النمو تحتفظ بنظام رقابة داخلية قوى. و يمكن تفسير ذلك من خلال أن الشركات سريعة النموغالباً ما تُزيد في الحجم وتحقق أداء مالي أفضل بحيث تكون في وضع أفضل لكى توفر موارد مطلوبة لنظم الرقابة الفعالية، وذلك على عكس الشركات ذات النمو البطئ، والتى قد تعاني من ضغوط مالية لا تسمح لها بالاستثمار بالشكل الكافي في نظام

الرقابة الداخلية، ولا تتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات سابقة (Ashbaugh-Skaife, 2007, Dayle et al., 2007)

من جهة أخري وخلافًا لفروض البحث ونتائج الدراسات السابقة فلا توجد علاقة ارتباط معنوية ما بين ضعف الرقابة الداخلية وتعقد عمليات الشركة وجودة لجان المراجعة واستقالة المراجع. عدم وجود تأثير معنوي لتنوع وتعقد عمليات الشركة قد تفهم منه أن تعقد وتنوع العمليات غالبًا ما يكون سمة الشركات كبيرة الحجم والتى من المتوقع أن يكون لديها القدرة على الاحتفاظ بنظام رقابة داخلية قوى وهو ما يتعارض مع العلاقة المتوقعة من تعقد وتنوع عمليات الشركة، والذي يرتبط بنظام رقابة ضعيف.هذا الاختلاف فيجلاء العلاقة قد يُحدث تشويش في العلاقة ما بين متغير تعقد عمليات الشركة وضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلي عدم معنوية العلاقة.

كما أنَّه في إطار نظرية الوكالة هناك تعارض في وجهات النظر المتوقعة فيمًا يتعلق بالشركات كبيرة الحجم والتى يرتبط معها متغيران أخران هما تعقدان عمليات الشركة والموارد المخصصة للرقابة .فمن ناحية الشركات كبيرة الحجم من المتوقع أن يكون لديها موارد أكبر لاستثمارها في الرقابة الداخلية؛ وبالتالي تكون أكثر احتمالاً لأن تمتلك رقابة داخلية فعالة، ومن ناحية أُخري فالشركات كبيرة الحجم التى عادة ماتكون لديها تنوع وتعقد في العمليات أكثر احتمالاً لزيادة حدة صراعات الوكالة والذي عادة ما يرتبط بضعف نظام الرقابة الداخلية.والواقع أن النتائج السابقة بعد استبعاد متغير حجم الشركة؛وبالتالي تكون العلاقة الأكثر احتمالاً هي احتفاظ الشركات الكبيرة بنظام رقابة داخلية قوي وفعال.

أيضًا على خلاف المتوقع فلم تقدم الدراسة دليل على تأثير جودة لجان المراجعة على نظام الرقابة الداخلية، وذلك بالرغم من الارتباط الواضح بين لجان المراجعة ونظام الرقابة الداخلية حيث تعتبر لجنة المراجعة أحد المسئولين عن متابعة نظام الرقابة الداخلية وبشكل كامل، فإن متابعة نظام الرقابة الداخلية مسئولية مشتركة ما بين الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي. وتنص الكثير من إرشادات الحوكمة على أن أحد أدوار لجنة المراجعة هي الإشراف على عملية

التقرير المالي بما فيها الرقابة الداخلية .ولا تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Krishman,2005) التى أوضحت تأثير لكل من الاستقلال والخبرة المالية للجنة المراجعة على نظام الرقابة الداخلية. والواقع أن تلك النتيجة تبعث على الشك في مدي كفاية استقلال لجنة المراجعة والخبرة المالية المطلوبة فيها في بيئة الأعمال المصرية ، وتفتح التساؤل ما إذا كان الاستقلال والخبرة المالية في بيئة الأعمال المصرية كافية لتحقيق أهداف لجان المراجعة في هذا الإطار تظهر تجربة شركة (Enron) الأمريكية والتى كانت تمتلك لجنة مراجعة مستقلة طبقًا لتقرير (SEC)، ولكن ذلك لم يمنع ضعف نظام الرقابة الداخلية بها والذي كان أحد أسباب انهيار الشركة (Krishman, 2005)، وتمثل تلك النتيجة دافع للمطالبة من الجهات المسئولة عن معايير الحوكمة في بيئة الأعمال المصرية لمزيد من التدقيق في متطلبات لجان المراجعة.

وأخيرًا فعدم التأثير المعنوي لاستقالة المراجع على نظام الرقابة الداخلية يدعم وجهة النظر السابق ذكرها في فروض البحث بإن استقالة المراجع قد ترجع لأسباب كثيرة مختلفة لمْ يُ حدث تشويش على العلاقة ما بين استقالة المراجع ومدي ضعف الرقابة الداخلية.

أما فيمًا يتعلق بتأثير ضعف الرقابة الداخلية على اتباع سياسة التحفظ المحاسبي فإن نتائج كل من التحليل الأحادي والتحليل المتعدد يتفقان على تأكيد التأثير المعنوي لضعف الرقابة الداخلية على انخفاض اعتماد الشركة على سياسة التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية.وتشير قيمة كل من معامل الارتباط (coef. -0.864) ومعامل الانحدار(β -0.515) إلى ارتفاع ذلك التأثير وأن الميل نحو اتباع التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية يرتبط بوجود نظام رقابة داخلية قوى وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Goh & Li, 2011) وتتسق مع وجهة النظر بأن غياب الرقابة الداخلية الفعالة يوفر الفرصة للمديرين لاتباع سياسات محاسبية أكثر اندفاعًا تصب في مصلحتهم بغض النظر عن مصالح الأطراف الأخري، ممًا يخلق مشكلة وكالة كبيرة؛ وبالتالي فمن المحتمل أن تعاني الشركات المصرية من

انخفاض جودة التقارير المالية والذي يرجع في جزء منه إلى اتباعها سياسات محاسبية أكثر اندفاعًا كما ذكرت بعض الدراسات السابقة. من ناحية أُخري فإن تلك النتيجة تتعارض مع وجهة النظر بأن وجود بيئة تشريعية منظمة وصارمة يشجع الشركات التى تعاني من ضعف الرقابة الداخلية إلى تبني أكثر لسياسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية حتى تبعث بإشارات إيجابية حول ملاءمة المعلومات المالية لمختلف الأطراف التعاقدية .وقد أيدت نتائج دراسة (Mitra et al., 2013) وجهة النظر تلك؛ وبالتالي فنتيجة الدراسة الحالية تبعث على التساؤل حول مدي تنظيم وصرامة البيئة التشريعية والتنظيمية في بيئة الأعمال المصرية ودورها في إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية.

٥-٦ الاستنتاج والخلاصة:

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على محددات ضعف نظام الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية، وما إذا كان ضعف الرقابة الداخليةعكس سلبًا على الميل نحو التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة الحالية على نموذجين:النموذج الأول: لاختبار محددات ضعف الرقابة الداخلية وقد وفرت نتائج ذلك النموذج أدلة عملية على أن عمر الشركة والتغييرات الحديثة في الهيكل التنظيمي وسرعة نمو الشركة والموارد المخصصة للرقابة هي العوامل المحددة لضعف الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية يمكن القول في بيئة الأعمال المصرية أن الشركات حديثة العمر التي قامت بإجراء تغيرات حديثة في الهيكل التنظيمي وتخصص موارد قليلة للرقابة الداخلية وتتسم ببطء النمو هي الشركات الأكثر احتمالاً لأن تمتلك نظام رقابة داخلية ضعيف .أما النموذج الثاني: فقد استهدف اختبار هل يؤثر ضعف الرقابة الداخلية على اتباع سياسة التحفظ المحاسبي؟ وقد وفرت نتائج هذا النموذج أدلة عملية على أن ضعف الرقابة الداخلية يؤثر سلبًا على الميل نحو إتباع التحفظ المحاسبي ويمكن القول في بيئة الأعمال المصرية إن الشركات التي تمتلك رقابة داخلية ضعيفة تكون أقل تطبيقا

لسياسة التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية؛ وبالتالي تتبني سياسات محاسبية أكثر اندفاعاً ومن ثَّم يمكن القول بأنها ستعاني من صراعات وكالة أكثر حدة.

والواقع أن النتائج السابقة تبعث على التساؤل حول نقطتين هامتين فيما يخص بيئة الأعمال المصرية هما:

أولاً: ما هو دور لجان المراجعة وما هو مدي فعالية متطلبات الجودة لتلك اللجان (من استقلال ، وخبرة مالية) في أداء تلك اللجان لدورها بفعالية؟

ثانياً : ما هو مدي فعالية البيئة التشريعية في مصر وما هو دورها في إنتاج تقارير مالية ذات جودة مقبولة؟

وفي ضوء النتائج السابقة فإن الإطار العام للدراسة يمكن أن يأخذ الشكل التالي:

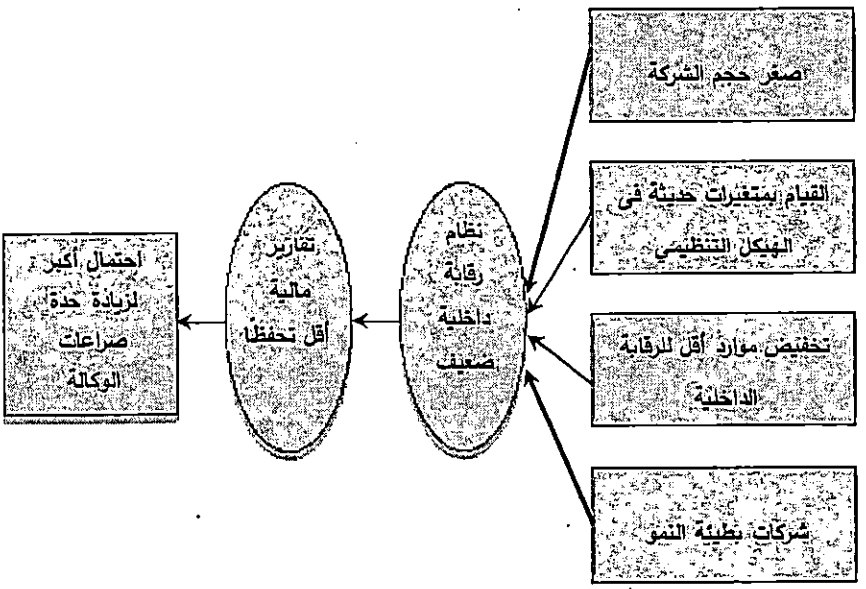

شكل رقم (٢) يوضح الإطار العام للدراسة

٦- القسم السادس

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

٦-١ النتائج:

توصل الباحثان من خلال ما أسفرت عنه كلاً من الدراسة النظرية والتطبيقية إلى النتائج التالية:

يتأثر نظام الرقابة الداخلية بالعديد من المحددات التي من أهمها زيادة نطاق وتعقد عمليات الشركة ،والتغيير في الهيكل التنظيمي ،وعمر الشركة ، وانخفاض الموارد المخصصة للرقابة الداخلية ،وسرعة نمو الشركة، وانخفاض جودة لجان المراجعة،وتقديم المراجع لاستقالته حديثاً.

تتسم الشركات المصرية المسجلة خلال عام (٢٠١٣م) بنظام رقابة داخلية قوي-إلى حد ما -حيث بلغ عدد الشركات التي تضمنت تقرير ذات رأى نظيف (٧٨) شركة بنسبة (٦٦.١%) مقارنة (٤٠) شركة بنسبة (٣٣.٩%) ورد بشأنها تقرير متحفظ وهو ما قد يعكس التزامها بمعايير المراجعة وقواعد حوكمة الشركات.

هناك علاقة ارتباط سالبة وليس لها تأثير معنوي بين عدد أقسام العمل بالشركة (تعقد عملياتها) وضعف نظام الرقابة الداخلية **وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الأول.**

هناك علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين قيام الشركة بإعادة هيكلة (عمليات الاندماج والاستحواذ) وضعف نظام الرقابة الداخلية حيث أن عمليات إعادة الهيكلة قد تزيد من صراعات الوكالة وتخفض من بواعث الإدارة للاحتفاظ بنظام رقابة داخلية جيد **وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني.**

هناك علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين عمر الشركة وضعف الرقابة الداخليةأي أن الشركات ذات العمر الأكبر تمتلك نظام رقابة داخلية قوي حيث تمتلك الخبرة المطلوبة لتنفيذ رقابة داخلية كفء **وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث.**

هنـاك علاقـة ارتبـاط سـالبة وذات تـأثير معنـوي بـين المـوارد الماليـة المخصصة للرقابة الداخلية وضعف نظام الرقابة الداخلية، فالشركات التي تعاني من مشاكل مالية تكون أكثر إحتمالاً لتخفيض الاستثمار في النظم وضوابط الرقابة **وهو ما يثبت صحة الفرض الرابع.**

هنـاك علاقـة ارتبـاط سـالبة وذات تـأثير معنـوي بـين سـرعة نمـو الشـركة وضعف الرقابة الداخلية، فالشركات سريعة النمو تكون في وضع أفضل وقادرة على توفير الموارد المالية لتصميم نظم رقابة داخلية فعالة **وهو ما يثبت صحة الفرض الخامس.**

هناك علاقة ارتباط سالبة وليس لها تأثير معنوي بين جودة لجان المراجعة وضعف الرقابة الداخلية وهو ما قد يثير الشكوك حول مدي توافر متطلبات جودة لجان المراجعة في البيئة المصرية **وهو ما يثبت عدم صحة الفرض السادس.**

هنـاك علاقـة ارتبـاط موجبـة وليس لهـا تـأثير معنـوي بـين اسـتقالة مراقـب الحسابات وضعف نظام الرقابة الداخلية **وهو ما يثبت عدم صحة الفرض السابع.**

يرتبط ضـعف الرقابـة الداخليـة بدرجـة التحفظ المحاسـبي فـي التقـارير الماليـة بعلاقـة ارتباط سالبة وذات تـأثير معنوي حيث أن غياب الرقابـة الداخليـة قد يدفع الشركات إلى تبني سياسات محاسبية متحفظة؛ بهدف إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية وهو **ما يثبت صحة الفرض الثامن.**

٦-٢ التوصيات:

على ضوء النتـائج التـي تـم التوصـل إليهـا فـي كـل مـن الدراسـة النظريـة والتطبيقية يوصي الباحثان بما يلي:

يجـب علـى الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة إلـزام الشـركات المصـرية المسـجلة بنشـر تقريـر الإدارة عـن نظـام الرقابـة الداخليـة، وكـذلك تقريـر يوضـح مـدي التـزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات.

ضرورة تبني الشركات لممارسات الحوكمة الجيدة المتمثلة في جودة لجان المراجعة ، استقلال مجلس الإدارة وعدم إزدوجية دور المدير التنفيذي الأول لما لذلك من آثار إيجابية على جودة نظام الرقابة الداخلية.

ضرورة اهتمام الإدارة العليا بمنشآت الأعمال المصرية بإنشاء نظام رقابة داخلية فعال من خلال توفير الموارد الكافية.

إعادة النظر في المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار من رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣٠٠) لسنة (٢٠٠٨م) لتتضمن معيار عن نظم الرقابة الداخلية بحيث يحدد متطلبات جودتها والعوامل المؤثرة عليها وحدود مسئولية كل من الإدارة ومراقب الحسابات تجاهها.

إعداد المزيد من البحوث لتدعيم مجال البحث الحالي من خلال القيام بدراسات تطبيقية لتوفير أدلة إضافية عن بعض المتغيرات التي وجد شكوك في علاقتها بنظام الرقابة الداخلية مثل: (جودة لجان المراجعة)، وكذلك محاولة إدخال متغيرات جديدة لم يسبق دراستها.

٦-٣ مجالات البحث المستقبلية:

يري الباحثان في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تُشكل أساسًا لبحوث مستقبلية من أهمها ما يلي:

- الانعكاسات المحاسبية لضعف نظام الرقابة الداخلية على أسعار الأسهم المتداولة في البيئة المصرية.
- دراسة تحليلة للعلاقة بين ضعف نظام الرقابة الداخلية وتكلفة رأس المال بمنشآت الأعمال المصرية.
- العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع والإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية.
- الأثار المباشرة وغير المباشرة لضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات المحاسبية.

٧- المراجع

٧-١ المراجع باللغة العربية:

١) أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٨ م)، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص١- ٥٧.

٢) الديب، أحمد محمد عبد العزيز (٢٠١٢ م) "درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية فى ظل معايير المحاسبة المصرية"، دراسة نظرية ميدانية، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة جامعة طنطا، ص ص١-١٤٠.

٣) الريدي،محمد على (٢٠١٢م)، "تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات"دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة اليمنية ،**المجلة العربية للمحاسبة** ، أكتوبر،ص ص ٨٩-١٢٢.

٤) الرشيدى، ممدوح صادق محمد، (٢٠١١ م)، "تقييم التحفظ المحاسبى من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثانى، ص ص١- ٥٠.

٥) المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، **المعيار رقم (٣١٥) بعنوان: "تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام"** ،الجهاز المركزي للمحاسبات ، الطبعة الأولي (٢٠١٠م).

٦) جنيدى، محمد سعيد محمد، (٢٠٠٤م)، "أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبى وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح"- دراسة تحليلية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، (٢٠٠٤م)، ص ص٥٧-٥٩.

٧) خليل، عبد الفتاح أحمد على، (٢٠٠٣ م)، "التأصيل العلمى لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبى فى ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبى"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة- جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، العدد الثانى، ص ص ٧٢٩- ٧٦٧.

٨) صهود، فتحي مبروك،(٢٠١٠م)، "تقييم فعالية الرقابة الداخلية في ظل قانونSarbances Oxly ومعايير المراجعة ولمكانية التطبيق في البيئة العربية" :دراسة ميدانية،**رسالة دكتوراه غير منشورة**،جامعة دمشق.

٩) عبد الملك، أحمد رجب، (٢٠١٢ م)، "أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصرى"، دراسة نظرية تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، يوليو، ص ص ١- ٤٣.

١٠) عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠ م)، "دور الاستثمار المؤسسفى زيادة درجة التحفظ فى القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة فى السوق المالية السعودية"، **الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية** ، كلية إدارة الأعمال -جامعة الملك سعود، مايو ، ص ص١-٣٧.

١١) عوض ،آمال محمد محمد ،(٢٠١١م)، "دراسة واختبار مدي تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل، ص ص٩١-١٤٥.

١٢) محمد ،عبدالرحمن عبد الفتاح ، (٢٠١١ م)، "دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبى على القوائم المالية المنشورة (مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية)"، **المجلة العلمية** ، كلية التجارة جامعة أسيوط ،العدد الواحد والخمسون ، ديسمبر، ص ص٧٠-١٠٤.

٧-٢ المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Ahmed, A. S., and S. Duellman.(2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. **Journal of Accounting and Economics**. 43(2-3): 411–437.
2) Ahmed, A. S., B. K. Billings, R. M. Morton, and M. Stanford-Harris. (2002). The role of accounting conservatism in mitigating bondholder–shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. **The Accounting Review**. 77(4): 867–890.
3) Armstrong, C. S., W. R. Guay, and J. P. Weber. (2010). The role of information and financial reporting in corporate governance and debt contracting. **Working paper**. University of Pennsylvania.
4) Ashbaugh-Skaif, H., Collins, D. W., & Kinney, W. R. (2007). The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits. **Journal of Accounting and Economics**. 44, 166-192.
5) Ashbaugh-Skaife, H., Collins, D., Kinney, W., &LaFond, R. (2008). "The effect of SOX internal controldeficiencies and their remediation on accruals quality". **Accounting Review**, 83, 217-250.
6) Ashbaugh-Skaife, H., Collins, D.W., Kinney Jr. W.R., (2007). The discovery and reporting of internal controldeficiencies prior to SOX-mandated audits, **Journal of Accounting and Economics**. 44 (2007) 166–192.
7) Ashbaugh-Skaife, H., D. Collins, W. Kinney, and R. LaFond.(2009). The effect of SOX internal control deficiencies on firm risk and cost of equity. **Journal of Accounting Research** .47(1): 1-43.
8) Ball, R. and L. Shivakumar. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition

timeliness. **Journal of Accounting and Economics** .39(1): 83-128.

9) Ball, R. and L. Shivakumar.(2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. **Journal of Accounting and Economics.** 39(1): 83-128.

10) Ball, R., (2001). Infrastructure requirements for an economically efficient system of public financial reporting and disclosure. **Brookings-Wharton Papers on Financial Services:** 127-169.

11) Ball, R., A. Robin, and J. Wu. (2003). Incentives versus standards: Properties of accounting income in four East Asian countries. **Journal of Accounting and Economics** .36(1-3): 235-270.

12) Ball, R., S. P. Kothari, A. Robin. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. **Journal of Accounting & Economics**. 29(1): 1-51.

13) Barth, M. 2008. Global financial reporting: Implications for U.S. academics. **The Accounting**

14) Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. **Journal of Accounting and Economics** .24(1): 3-37.

15) Basu, S., L. Hwang, and C. Jan. (2001). Differences in conservatism between big eight and non-big eight auditors. **Working paper**. Emory University, Chinese University of Hong Kong, and California State University-Hayward.

16) Beaver ,W ., and Ryan ,S .,(2000) ,"Biases and Lags in Book Value and Their Effects on The Ability of The Book –to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity" ,**Journal of Accounting Research** , .38,(1): 127-148.

17) Beneish, M. D., M. Billings, and L. Hodder. (2008). Internal control weaknesses andinformation uncertainty. **The Accounting Review**. 83(3): 665–703.
18) Browning, E. S. (2002, July 9). Dow Industrials give back nearly one-third of Friday's gain (Eastern Edition). **The Wall Street Journal**, p. C1.
19) Bushman, R. and A. Smith.(2001). Financial accounting information and corporate ,governance. **Journal of Accounting and Economics**. 32(1-3): 237–333.
20) Bushman, R. and J. Piotroski. (2006). Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. **Journal of Accounting and Economics**. 42(1): 107-148.
21) ByungcherlCharlieSohn ,(2012) , "Analyst Forecast Accounting Conservatism and The Related Valuation Implications ", **Accounting and Finance,** 52,:311-341.
22) DeFond, M., Jiambalvo, J., (1991). Incidence and circumstances of accounting errors. **The Accounting Review** .66,643–655.
23) Dhaliwal, D., Huang, S., Khurana, I. K., & Pereira. R. (2008, December). Product market competition and accounting conservatism **(Working paper).** University of Arizona. Retrieved from http:// papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1266754.
24) Doyle, J., Ge, W., &McVay, S. (2007a). "Accruals quality and internal control over financial reporting". **Accounting Review**, 82, 1141-1170.
25) Doyle, J., Ge, W., &McVay, S..(2007b). "Determinants of weaknesses in internal control over financialreporting". **Journal of Accounting & Economics**, 44, 193-223.
26) Feng, M., C. Li, and S. McVay. (2009). Internal control and management guidance. **Journal of Accounting and Economics**. 48(2-3): 190-209.
27) Glass Lewis and Company Yellow Card Internal Control Compliance Report, September 23, 2004.

28) Goh, B. &Li, D., (2010), **Internal Controls and Conditional Conservatism,** http://ssrn.com/abstract=1340286

29) Goh, B. W., & Li, D. (2011). Internal controls and conditional conservatism. **Accounting Review**. 86, 975-1005.

30) Holthausen, R. W., and R. L. Watts. (2001). The relevance of value-relevance literature for financial accounting standard setting. **Journal of Accounting & Economics**. 31(September): 3-75.

31) Jensen, M. C. (1993). The modern industrial revolution, exit and the failure of internal control system. **Journal of Finance**. 48, 831-880.

32) Jiambalvo, J. (1996). "Discussion of causes and consequences of earnings manipulation: An analysis offirms subject to enforcement actions by the SEC". **Contemporary Accounting Research**, 13, 37-47.

33) Kinney, W., (2000). Research opportunities in internal control quality and quality assurance. **Auditing** .19, 83–90.

34) Kinney, W., (2001). Accounting scholarship: what is uniquely ours? .The Accounting Review. 76, 275–284.

35) Kinney, W., Maher, M., Wright, D., (1990). Assertions-based standards for integrated internal control. **Accounting Horizons** .4, 1–8.

36) Kinney, W., McDaniel, L., (1989). Characteristics of firms correcting previously reported quarterly earnings.**Journal of Accounting and Economics** .11, 71–93.

37) Kinney, W., McDaniel, L., (1989). Characteristics of firms correcting previously reported quarterly earnings.**Journal of Accounting and Economics** .11, 71–93.

38) Krishnan, J., (2005). Audit committee quality and internal control: an empirical analysis. **The Accounting Review**.80, 649–675.

39) LaFond, R. and R. L. Watts. (2008). The information role of conservative financial statements. **The Accounting Review**.83(2): 447-478.
40) LaFond, R., & Roychowdhury, S. (2008). Managerial ownership and accounting conservatism. **Journal of Accounting Research**. 46, 101-135.
41) Levitt, A. (1998, September 28). The numbers game. **Speech delivered at New York University Center for Law and Business**. New York City.
42) McMullen, D., Raghunandan, K., Rama, D.V., (1996). Internal control reports and financial reporting problems.**Accounting Horizons**. 10, 67–75.
43) Mitra, S., Jaggi, B., and Hossain,M., (2013). Internal Control Weaknesses and Accounting Conservatism: Evidence From the Post Sarbanes Oxley Period. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 28(2) 152–191.
44) Moody's Investors Service. (2004). "**Special comment: Section 404 reports on internal control**". NewYork, NY: Author.
45) Nikolaev, V. (2010). Debt covenants and accounting conservatism. **Journal of Accounting Research**. 48(1): 137-175.
46) Ogneva, M., K. R. Subramanyam, and K. Raghunandan. (2007). Internal control weaknesses and cost of equity: Evidence from SOX Section 404 disclosures. **The Accounting Review**. 82: 1255–1297.
47) Penman, S. and X. Zhang. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings and stock returns. **The Accounting Review**. 77(2): 237-264.
48) Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. **Accounting Review**. 77, 237-264.
49) Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2004). An Audit of Internal Control over Financial Reporting Performed in Conjunction with an

Audit of Financial Statements. **Auditing Standard No. 2.** Washington, D.C.: PCAOB.

50) Raghunandan, K., & Rama, D. V. (2006). "SOX Section 404 material weakness disclosures and auditfees". **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 25(1), 99-114.

51) Ribstein, L. E. (2002). Market and regulatory responses to corporate fraud: A critique of the Sarbanes–Oxley Act of 2002. **Journal of Corporation Law**. 28, 1-67.

52) SEC, (1988). Disclosure Amendments to Regulation S-K, form 8-K and Schedule 14A Regarding Changes inAccountants and Potential Opinion Shopping Situations, **Financial Reporting Release No. 31** (April), SECDocket 1140–1147. Washington, DC.

53) SEC, (2002). Certification of Disclosure in Companies' **"Quarterly and Annual Reports"**, Final Rule 33-8124 (August29), Washington, DC.

54) SEC, (2004). Management's Reports on Internal Control Over Financial Reporting and Certification of Disclosurein Exchange Act Periodic Reports—Frequently Asked Questions, (October 6), Washington, DC.

55) Shu, S., (2000). Auditor resignations: clientele effects and legal liability. **Journal of Accounting and Economics** .29,173–205.

56) Stephens, Nathaniel M., Corporate Governance Quality and Internal Control Reporting Under SOX Section 302 (August 28, 2009). Available at SSRN: **http://ssrn.com/abstract=1313339 or http://dx.doi.org /10.2139/ssrn.1313339.**

57) Stice, J., (1991). Using financial and market information to identify pre-engagement factors associated with lawsuitsagainst auditors. **The Accounting Review.** 66, 516–533.

58) Watts, R. L. (2003). a. Conservatism in accounting Part1: Explanations and implications. Accounting Horizons 17(3): 207-221.

59) Watts, R. L. (2003b). Conservatism in accounting Part II: Explanations and implications. **Accounting Horizons**. 17, 287-301.

60) Watts, R. L., and J. L. Zimmerman. 1986. **Positive Accounting Theory**. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall Inc.

61) Wright, A., Wright, S., (1996). The relationship between assessments of internal control strength and erroroccurrence. **impact and cause. Accounting and Business Research.** 27, 58–71.

62) Zhang, J. (2008). The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. Journal of Accounting and Economics 45(1): 27-54.

63) Zhang, Yan and Zhou, Jian and Zhou, (2007).Nan, Audit Committee Quality, Auditor Independence, and Internal Control Weaknesses. **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 26, No. 3, pp. 300-327, May/June.

٨ - ملاحق البحث

٨-١ ملحق التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

1-Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ICW	118	.00	1.00	.3390	.47538
SEG	118	1.00	10.00	5.1864	2.38209
FS	118	.00	1.00	.3305	.47240
CS	118	4.06	10.65	7.5085	1.94324
FA	118	4.00	18.00	8.7627	2.85153
AGL	118	.00	1.00	.2881	.45483
MA	118	.00	1.00	.3051	.46241
RES	118	.00	1.00	.3644	.48332
SG	118	-.05	.28	.1148	.07267
INV	118	-.09	.19	.0273	.05619
AR	118	.00	1.00	.2712	.44647
ACQ	118	1.00	3.00	2.2542	.73014
BIND	118	.03	.80	.5598	.13685
Valid N (listwise)	118				

2-Regression

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.886	.790		1.121	.265
	ICW	-1.767	.353	-.515	-5.008	.000
	INDUS	.070	.157	.020	.449	.654
	CS	.176	.092	.210	1.906	.059
	LEV	.119	.081	.125	1.463	.146
	AUDTYPE	.383	.188	.116	2.038	.044

a. Dependent Variable: MTP

3-Sensitivity analysis

probit ICW FS FA AGL MA SG AR ACQ

Iteration 0: log likelihood = -75.562319
Iteration 1: log likelihood = -26.92812
Iteration 2: log likelihood = -19.004423
Iteration 3: log likelihood = -16.427051
Iteration 4: log likelihood = -15.64327
Iteration 5: log likelihood = -15.523275
Iteration 6: log likelihood = -15.520159
Iteration 7: log likelihood = -15.520157

Probit regression	Number of obs	=	118
	LR chi2(7)	=	120.08
	Prob > chi2	=	0.0000
Log likelihood = -15.520157	Pseudo R2	=	0.7946

ICW	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf. Interval]
FS	-.6017911	.7513776	-0.80	0.423	-2.074464 .8708819
FA	-.3894007	.1654431	-2.35	0.019	-.7136633 -.0651381
AGL	1.440704	.5410684	2.66	0.008	.3802293 2.501178
MA	1.705062	.6614925	2.58	0.010	.4085607 3.001564
SG	-10.53724	6.047407	-1.74	0.081	-22.38994 1.315454
AR	.5581138	.7355157	0.76	0.448	-.8834705 1.999698
_cons	3.217212	1.828261	1.76	0.078	-.3661136 6.800538